الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد

موجهة لطلبة السنة الأولى العلوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إعداد الدكتور:
سليمان كعوان

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

مقدمة.....1-2

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد

تمهيد.....4

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد.....5

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد.....5

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.....6

المبحث الثاني: مجالات الاقتصاد وموضوعاته.....10

المطلب الأول: مجالات الاقتصاد..... 10

المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد.....12

الفصل الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية

تمهيد..... 16

المبحث الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية.....17

المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية.....17

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية.....18

المبحث الثاني: الحاجات الاقتصادية.....22

المطلب الأول: مفهوم الحاجة وأنواعها.....22

المطلب الثاني: خصائص الحاجات 23

المبحث الثالث: حل المشكلة الاقتصادية.....27

المطلب الأول: حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي.....27

المطلب الثاني: حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي.....28

الفصل الثالث: نشاط الإنتاج

تمهيد.....30

المبحث الأول: مفهوم الإنتاج وعناصره.....31

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج.....31

المطلب الثاني: عناصر الإنتاج 32

المطلب الثالث: التأليف بين عناصر الإنتاج.....41

المبحث الثاني: دالة الإنتاج.....43

المطلب الأول: مفهوم دالة الإنتاج والمفاهيم المرتبطة بها.....43

المطلب الثاني: غلة الحجم 45

الفصل الرابع: المجاميع الاقتصادية

تمهيد.....48

المبحث الأول: الاستهلاك..... 49

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك ووعلاقته بالدخل..... 49

المطلب الثاني: محددات الاستهلاك والمفاهيم المرتبطة به.....50

المبحث الثاني: التوزيع.....54

المطلب الأول: الأجور 54

المطلب الثاني: الريع.....57

المطلب الثالث: الفائدة.....61

المطلب الرابع: الأرباح.....63

المبحث الثالث: الادخار والاستثمار.....64

المطلب الأول: الادخار.....64

المطلب الثاني: الاستثمار.....65

الفصل الخامس: الضرائب والرسوم

تمهيد.....70

المبحث الأول: الضرائب.....71

المطلب الأول: ماهية الضرائب.....71

المطلب الثاني: أهداف الضريبة والأساس القانوني لها.....72

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضرائب.....75

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للضرائب.....81

المبحث الثاني: الرسوم.....84

المطلب الأول: ماهية الرسم.....84

المطلب الثاني: استفاء الرسم وأهدافه.....87

الفصل السادس: النظم الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية النظم الاقتصادية.....90

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي.....90

المطلب الثاني: وظائف النظام الاقتصادي.....91

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي والرأسمالي النظام الاقتصادي الاشتراكي 93

المطلب الأول: النظام الاقتصادي والرأسمالي.....93

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي.....97

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي المختلط.....100

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظام الاقتصادي المختلط.....100

المطلب الثاني: مقومات النظام الاقتصادي المختلط.....103

مقدمة

مقدمة

يعتبر علم الاقتصاد من المعارف المهمة، حيث شهدت دراسته اهتماما كبيرا من قبل المفكرين والفلاسفة القدماء الذين وضعوا القواعد الأساسية لهذا العلم، ويكتسي علم الاقتصاد أهمية بالغة ومكانة متميزة بين مختلف العلوم الاجتماعية، فلا يمكن عزله عن الواقع ولا عن العلوم الأخرى، لذا يعتبر مقياس مدخل لعلم الاقتصاد من أهم المقاييس الأساسية لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، نظرا لاقترانها بجميع المقاييس المقررة.

وقد قسمنا هذه المطبوعة إلى خمسة فصول أساسية، معتمدين في ترتيب هذه الفصول على المقرر البيداغوجي للمقياس.

حيث يتناول الفصل الأول مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد، من خلال دراسة ماهية علم الاقتصاد، ومجالات الاقتصاد وموضوعاته.

ويتعرض الفصل الثاني إلى طبيعة المشكلة الاقتصادية، حيث يتناول ماهية المشكلة الاقتصادية، والحاجات الاقتصادية، بالإضافة إلى حل المشكلة الاقتصادية.

بينما يتناول الفصل الثالث نشاط الإنتاج، من خلال دراسة مفهوم الإنتاج وعناصره، ودالة الإنتاج.

أما الفصل الرابع فجاء تكملة للفصل الثالث، حيث من يتم خلاله التعرض لمختلف المجاميع الاقتصادية والمتمثلة في نشاط الاستهلاك ونشاط التوزيع، بالإضافة إلى نشاط الادخار ونشاط الاستثمار.

وتناول الفصل الخامس أهم الأنظمة الاقتصادية، من خلال دراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي، بالإضافة إلى النظام الاقتصادي المختلط.

أما الفصل السادس والأخير فتناول الضرائب والرسوم، من خلال دراسة ماهية الضرائب، والتنظيم الفني للضرائب، والآثار الاقتصادية للضريبة.

وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في الإلمام بأهم الجوانب المتعلقة بمقياس مدخل لعلم للاقتصاد، خاصة المقررة منها.

الفصل الأول
مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد

تمهيد

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية، التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف العلماء والمفكرين، كما يرتبط علم الاقتصاد بمجموعة من العلوم، لذا تناولنا في هذا الفصل مفاهيم عامة حول علم الاقتصاد، من خلال مبحثين أساسيين، يتناول الأول ماهية علم الاقتصاد، حيث تم التطرق فيه تعريف علم الاقتصاد، بالإضافة إلى علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى، بينما يتناول المبحث الثاني مجالات علم الاقتصاد والموضوعات التي يهتم بدراستها.

المبحث الأول: ماهية علم الاقتصاد

نتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين، يتناول الأول تعريف علم الاقتصاد، بينما يتناول الثاني علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى.

المطلب الأول: تعريف علم الاقتصاد

هناك تعاريف عديدة لعلم الاقتصاد نذكر منها ما يلي:

1- تعريف روبنس

يعرف روبنس الاقتصاد بأنه العلم الذي يدرس التصرف الإنساني، بوصفه العلاقة بين الغايات والوسائل النادرة ذات الاستعمالات البديلة المختلفة.

1- علم الاقتصاد هو العلم الذي يهتم بتدبير الموارد النادرة واستعمالها على نحو يسمح بالحصول على أكبر إشباع، ويعرف على أنه الوصل إلى فهم الواقع المادي أو الاقتصادي المعاش عن طريق العقل.

2- تعريف ريمون بار

يعرف ريمون بار فيقول "أن النشاط الاقتصادي ما هو إلا الاختيار، يتم من أجل تلبية الحاجات"، ويكون موضوع الاقتصاد هو تحليل هذه الاختيارات.

كما يعني علم الاقتصاد علم دراسة ووصف وتحليل الأساليب التي تنتج بها المجتمعات السلع والخدمات وتوزيعها، ومن الممكن أن يطبق علم الاقتصاد على الحضارات القديمة، أي أن علم الاقتصاد يعنى بدراسة ووصف وتحليل الأساليب التي يستخدمها أي مجتمع لإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، ويشير مصطلح السلع والخدمات إلى كل شيء ينتج الحكومية مثل الدفاع القومي الخدمات في الاقتصاد كل المنتجات والخدمات بما فيها ونظام السجن.

كما يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم اجتماعي يعنى بدراسة كيفية استخدام مصادر الإنتاج المحدودة في المجتمع لإرضاء حاجات ورغبات أعضائه غير المحدودة. وعلم الاقتصاد شأنه كباقي العلوم حيث له حقائقه وقوانينه إلا أن درجة تأثره بالأوضاع الاجتماعية والسياسية وتداخل علاقته مع هذه الأوضاع غلبت عليه صفة الاجتماعية، يتضمن هذا العلم تحليل الإنتاج، التوزيع، وتجارة واستهلاك السلع والخدمات، نقول عن الاقتصاد بأنه إيجابي عندما يحاول توضيح نتائج الاختيارات المختلفة معطيا مجموعة فرضيات أو مجموعة ملاحظات، ومعياري عندما يصف الإجراءات الواجب فعلها.

المطلب الثاني: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

علم الاقتصاد علم شأنه كشأن العلوم الأخرى، فهو يرتبط مع غيره من العلوم ارتباطا وثيقا، وتكمن علاقة علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى فيما يلي:

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

علم الاقتصاد يدرس جزءاً من الظواهر الاجتماعية وهي الظواهر الاقتصادية، فإعداد الدراسات الاقتصادية الهادفة لزيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة من خلال السياسات الضريبية والإعانات الحكومية؛ يتطلب التعرف على التركيب السكاني والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع , كذلك يرصد حالات الفقر والبطالة وأوضاع الريف وكذلك الديانات.

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

هناك علاقة بين الظواهر الاقتصادية والظواهر السياسية فالاقتصاد في حالات كثيرة هو الذي يحدد الاتجاهات السياسية لصانع القرار، كما أن السياسة في حالات أخرى هي التي تحدد السياسة الاقتصادية.

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

علم التاريخ يدرس الظواهر التاريخية وجزء من هذه الظواهر هي ظواهر اقتصادية مثل تاريخ الوقائع الاقتصادية، ويمكن أن نستمد من ظواهر تاريخية سابقة التجارب والقواعد التي تساعدنا على فهم وتشخيص الظواهر الاقتصادية التي تواجهنا، فالتنبؤات باحتمال حدوث ركود اقتصادي في قطر معين تعتمد على تحليل المؤشرات الرئيسية التي تسبق حدوث ظاهرة الركود بفترة مناسبة تسمح لصاحب القرار بتغيير السياسة الاقتصادية لتجنب الانتقال من حالة الانتعاش إلى حالة الركود.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأحياء

يصعب على الباحث الاقتصادي أو واضع السياسة الاقتصادية أن يدرس الظواهر الاقتصادية بدون الاستعانة بالإحصائيات، والبيانات الرقمية فعلم الإحصاء يبحث في طرق قياس وتحليل الظواهر والحقائق رقميا ثم يعرضها في صورة مبسطة لتوضيح العلاقة القائمة بينها وبين القوانين التي تخضع لها.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

إن استخدام الرياضيات تمكن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات، ومعرفة العلاقة بينهما بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج ، والنمو الاقتصادي، والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية.

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

يبحث علم النفس في الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد والدوافع التي تدفعهم لتصرف معين دون آخر، والباحث الاقتصادي معني بدراسة الدوافع الفردية في تحليله الاقتصادي وبمعرفة سلوك الأفراد في الإنفاق والادخار والاختيار، لذلك يستعين بعلم النفس لفهم الإنسان وتحليل سلوكه والتنبؤ بمستقبل هذا السلوك ليتمكن من رسم السياسات الاقتصادية في مجال الإنتاج والتبادل والاستهلاك.

7- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

لا يمكن القيام بالنشاطات الاقتصادية (تملك، إيجار، بيع، شراء...)، إلا من خلال إطار قانوني يسمح بذلك، القانون ينظم العلاقات بالعقود التجارية، ويفض المنازعات، بين الأفراد والجماعات

والدول، وبالمقابل فإن القانون يعكس الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وعندما يضع المشرع المبادئ القانونية يأخذ بالاعتبار فيما يأخذه الظروف والعلاقات الاقتصادية السائدة.

8- علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق

يرى الكلاسيكيون أنه لا علاقة لعلم الاقتصاد بعلم الأخلاق. حيث إن علم الأخلاق يمثل دراسة ما يجب أن يكون في حين أن علم الاقتصاد لديهم يمثل دراسة ما هو كائن، فهو يكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية الحكم عليها.

والحقيقة أن علم الاقتصاد لا يمكنه إهمال دور الأخلاق في توجيه سلوك الإنسان المؤثر في الموارد والحاجات والإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

9- علاقة علم الاقتصاد بعلم الجغرافيا

يبحث عم الجغرافيا في البيئة الطبيعية والبشرية والموارد الاقتصادية، ويأتي دور علم الاقتصاد للاستفادة من هذا العلم بما يخدم أغراض علم الاقتصاد.

10- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان

يصف علم السكان أوضاع السكان المختلفة (توزيع السكان، الحجم، النمو، المواليد، الوفيات، الهجرة)، وينشر معلومات هامة وكبيرة تهم الباحث والمخطط الاقتصادي الذي يسعى لدراسة المجتمع وبحث قدراته واحتياجاته ويؤثر علم الاقتصاد على السكان من خلال معالجة متطلبات السكان وتنظيم نشاطاتهم الاقتصادية.

11- علاقة علم الاقتصاد بعلم المنطق

يزود علم المنطق الباحث الاقتصادي بمنهج بحث مبني على استخدام المسلمات والمقدمات للوصول إلى أفكار جديدة، فهناك نظريات وفرضيات تحتفل بها كتب الاقتصاد، ويجب أن تكون هذه الفرضيات منطقية ومبنية على حقائق ومسلمات، بحيث يمكن البناء عليها لاستخلاص أفكار جديدة، وتعتمد الكثير من الدراسات والنظريات الاقتصادية على فرضية (الإنسان الرشيد)، الذي يسعى لتحقيق أقصى منفعة له بأقل مجهود، وهذا الرشد يوجه خياراته وقراراته بحيث يمكن توقعها، ويعتبر هذا في الحقيقة جوهر علم الاقتصاد.

المبحث الثاني: مجالات الاقتصاد وموضوعاته

نتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين، يتناول الأول مجالات الاقتصاد، بينما يتناول الثاني موضوعات علم الاقتصاد.

المطلب الأول: مجالات الاقتصاد

يقسم الاقتصاد عادة إلى فرعين رئيسيينِ:

1- الاقتصاد الجزئي

أو الاقتصاديات الصغيرة، الذي يتعامل مع الوكلاء الفرديين، مثل ميزانيات المنازل والأعمال التجارية، وهو الذي يفحص السلوك الاقتصادي للأفراد مثل الأعمال التجارية، الميزانيات المنزلية، والأفراد، مع توجه لفهم كيفية اتخاذ القرارات تجاه الندرة وتخصيص نتائج هذه القرارات.

كما يختص الاقتصاد الجزئي بأجزاء صغرى من النظام الاقتصادي، ويركز على كيانات اقتصادية فردية، مثل شركة واحدة أو بيت واحد، أو على أنشطة أو ظواهر اقتصادية معينة مثل التوظيف أو الأسعار، ويندرج اقتصاد العمل مثلا -وهو دراسة أسواق العمل والأجور- تحت الاقتصاد الجزئي، ويركز على الكيانات الاقتصادية الفردية، كإحدى الشركات أو المنازل، أو على أنشطة اقتصادية أو ظواهر محددة مثل التوظيف أو الأسعار.

2- الاقتصاد الكلي

أو الاقتصاديات الكبيرة، الذي يعتبر الاقتصاد الوطني ككل، في هذه الحالة يعتبر كلا من العرض والطلب للمال، الرأسمال والسلع ضمن الاقتصاد الوطني، وهو الذي يفحص الاقتصاد ككل مع وجهة نظر لفهم التفاعل بين الكميات الاقتصادية المجمعة، مثل دخل وطني، التوظيف والتضخم، تجدر الملاحظة أن في الموازنة العامة نظرية التوازن العام تدمج مفاهيم نظرة الاقتصاد الكلي.

ويركز الاقتصاد الكلي على دراسة أنظمة كاملة للإنتاج والتوزيع، أي أنظمة اقتصادية كاملة وقطاعات كبيرة من النظام الاقتصادي، بالإضافة إلى تركيزه على الجوانب العريضة للنشاط الاقتصادي مثل إجمالي الدخل والإنتاج في أي نظام اقتصادي، وأخيرا يبحث الاقتصاد الكلي في العلاقات بين قطاعات النظام الاقتصادي، يركز الاقتصاد الكلي على الاقتصاديات الكاملة

وقطاعات الاقتصاد الكبرى وعلى المستويات الشاملة للنشاط الاقتصادي، مثل إجمالي الدخل وكذلك على العلاقة بين قطاعات الاقتصاد بعضها ببعض.

وهناك محاولات للتوحيد بين هذه الفرعين، أَو إلغاء التمايز بينهما، وهذا ما كان محفزا مهما في معظم الفكر الاقتصادي في المرحلة الأخيرة، خصوصا في أواخر السبعينات وأوائِل الثمانينات، وتوجد اليوم وجهة تجمع على ضرورة أن يكون الاقتصاد الكلي الجيد مؤسس على بنى الاقتصاد الجزئي الصلبة، وبعبارة أخرى، هيكلية الاقتصاد الكلي يجب أن تكون مدعمة بشكل واضح من قبل الاقتصاد الجزئي.

ومن جوانب علم الاقتصاد الأخرى الجديرة بالذكر الاقتصاد القياسي، والذي يستخدم الطرق الإحصائية لتحليل السلوك الاقتصادي والمشكلات الاقتصادية، ويركز جانب كبير من الاقتصاد القياسي على التنبؤ بالأنشطة الاقتصادية مثل مبيعات السيارات في العام المقبل أو مستويات أسعار الفائدة أو ميعاد بدء الركود التالي، والتنبؤ من أكثر جوانب علم الاقتصاد تحديا، ومن المعروف عن التنبؤات الاقتصادية أنها غير دقيقة، وكذلك بالطبع توقعات الطقس، فالتنبؤات الاقتصادية -مثلها مثل معظم الآراء المستقبلية- يجب أن تُستخدم لوصف السيناريوهات المحتملة المختلفة وتأثيراتها الممكنة.

ويمكن أيضا أن يقسم الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة، تتمثل أساسا في اقتصاد دولي، اقتصاديات عمل، اقتصاديات رفاهية، اقتصاديات عصبية، اقتصاد معلوماتِ، اقتصاديات موارد، اقتصاد بيئي، اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاديات حضرية، اقتصاديات تنمية، وجغرافية اقتصادية، كما هناك أيضا منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذين يصنفون وفق النظرياتِ المهمة، المثال الأهم قد يكون الاقتصاد القياسي، الذي يطبق التقنياتَ الإحصائية على دراسة البيانات الاقتصادية. الاقتصاد الرياضي الذي يعتمد على الطرقِ الرياضية، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي، وهناك اتجاه آخر أكثر حداثة، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرة، وهو يستعمل من علم نفس اجتماعي مفاهيم مثل اقتصاد سلوكي وطرق اقتصاد تجريبي لفهم الانحرافات عن تنبؤاتِ الاقتصاد.

المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد

يتحدد موضوع الاقتصاد في الموضوعات التالية:

1- علم الاقتصاد هو علم الثروة

أي أن الثروة غي غاية كل نشاط اقتصادي، وأن كل مجهود يقوم به الإنسان لا يهدف إلى هذه الغاية لا يعتبر اقتصاديا، وأن موضوع الاقتصاد حسب هذا التعريف، هو البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة.

يعاب على هذا التعريف أنه يضيق من نطاق علم الاقتصاد، إذ يخرج منه الخدمات التي تعتبر ذات صفة اقتصادية، حيث لا يهتم إلا بالجانب المادي، الذي يجعل علم الاقتصاد علما للأشياء وليس علما للأشخاص.

2- الاقتصاد هو علم المبادلة

ظهر هذا التعريف في نهاية القرن 19 على يد الاقتصادي الفرنسي "بيرو"، وينصرف التعريف إلى أن الظاهرة الاقتصادية التي تفوق علم المبادلة، أي تنازل الفرد لما معه للآخر مقابل الحصول على ما يريد، وتدخل النقود كوسيط للتبادل.

والعيب الموجه لهذا التعريف أنه لا ينطبق على النظم الاقتصادية التي تكون فيها المبادلات حرة، كنظام الاقتصاد المغلق القائم على مبدأ الاكتفاء الذاتي.

3- علم الاقتصاد هو علم الندرة النسبية أو علم الاختيار

لا يتدخل الاقتصاد إلا حيث تكون الموارد (الأموال) نادرة بالنسبة الحاجات، أي حيث تكون الوسائل نادرة بالنسبة للغايات، أما بالنسبة لبعض الموارد مثل الشمس والهواء، فإن الاقتصاد لا يتدخل في دراستها.

4- علم الاقتصاد هو عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والطبيعة

الإنسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجيات، لا يمكن إشباعها من ذاته، وإنما لكي يتم ذلك يتعين عليه أن يتجه إلى الطبيعة، لإشباع هذه الحاجات يضطر الإنسان إلى بدل جهده وقواه في سبيل الحصول من الطبيعة –بحالتها أو بعد تعديلها- على ما يشبع حاجاته، بما يحفظ وجوده، والإنسان يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوة الطبيعة وجعلها أكثر ملائمة لحياته، وتتمثل علاقة الإنسان بالطبيعة إذا في تسخير الموارد الطبيعية.

5- عملية الإنتاج كعلاقة بين الإنسان والإنسان:

الإنسان لا يستطيع في الواقع أن يحفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر، زمن ثم نجد أن عملية الإنتاج بطبيعتها عملية اجتماعية، حيث عمل أفراد الجماعة كل مع الآخر يمثل التعاون بينهم، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل الذي بفضله يتخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل.

ومن هنا يتبين أن الإنتاج لا يتمثل في العلاقة بين الإنسان والطبيعة فقط، وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان، والأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة في العلاقة المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية، أي التي الاجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات، ومن ثم يمكن القول أن العملية الاقتصادية

هي عملية إنتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي أي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دورانها حول العمل الاجتماعي.

الفصل الثاني
طبيعة المشكلة الاقتصادية

تمهيد

يظل الإنسان يسعى ويجد من أجل تلبية حاجاته ورغباته المتنوعة والمتزايدة، أمام صعوبة الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق ذلك، وهو يجعله يصطدم بما يعرف بالمشكلة الاقتصادية، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا الفصل، من خلال معرفة طبيعة المشكلة الاقتصادية، وذلك بالتطرق إلى ماهية المشكلة الاقتصادية كمبحث أول، نستعرض من خلاله مفهوم المشكلة الاقتصادية وعناصرها، وفي المبحث الثاني نتناول الحاجات الاقتصادية من خلال المفهوم والأنواع، والخصائص، بينما جاء الفصل الثالث حل المشكلة الاقتصادية، الذي نحاول من خلاله علاج هذه المشكلة في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي، ثم بعد ذلك في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي.

المبحث الأول: ماهية المشكلة الاقتصادية

نتناول في هذا المبحث مطبين أساسيين، نتطرق في الأول مفهوم المشكلة الاقتصادية، بينما نتناول في الثاني عناصر المشكلة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية

1- تعريف المشكلة الاقتصادية

يعرف الاقتصاد بشكل عام بأنه العلم الذي يهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية أو مشكلة الندرة، أي وجود ندرة في الموارد الاقتصادية، بمعنى الرغبات والحاجات التي يطلبها الأفراد والمجتمع تتميز بالازدياد المستمر وبصورة غير محدودة، من ناحية، بينما الموارد الاقتصادية محدودة بل ونادرة من ناحية أخرى.

2- جوانب المشكلة الاقتصادية

ومن أهم جوانب المشكلة الاقتصادية في حياة الفرد هو مسألة توزيع الثروة قبل الإنتاج وبعد الإنتاج، لذل يوجد في الاقتصاد ما يسمى بأصل التوفر المادي ويقتضي أن الموارد وما يحتاجه الإنسان من الطبيعة محدود في حين أن متطلباته واحتياجاته غير محدودة، وقد جر هذا الأصل بالتدرج بعض الاقتصاديين إلى التشاؤم والقلق على مستقبل الإنسانية، وجعلهم يعتقدون بأن البشر في المستقبل القريب سوف يواجه بقلة الموارد المطلوبة وخصوصا في مجال الغذاء، حيث أن التكاثر البشري وقلة الموارد الغذائية سيتسبب في المجاعة الأمر الذي يدعونا إلى التفكير وكذا التخطيط، ومحاولة التخفيض من وثيرة النمو السريع في معدلات الولادة والتكاثر.

كما أن المشكلة الاقتصادية التي يواجهها أي مجتمع ليست في الواقع مشكلة إنتاج بقدر ما هي مشكلة توزيع، إذ أن العمليتين –الإنتاج والتوزيع- هما في الواقع عمليتان متفاعلتان سويا، فالتوزيع العادل القائم على أساس احترام الجهد البشري يشحذ الهمم ويؤدي إلى إنتاج أفضل كما ونوعان والإنتاج الأكبر يؤدي إلى نصيب أكبر من الرفاهية، أما التوزيع غير العادل فيؤدي إلى تراكم الفروق بين الطلب الكلي، الاستهلاكي والاستثماري، وبين إنتاج السلع والخدمات المختلفة، الاستهلاكية والاستثمارية، الأمر الذي لابد أن يؤدي إلى تقلبات النشاط الاقتصادي والأمراض الاجتماعية الخطيرة التي تقترن بذلك.

المطلب الثاني: عناصر المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية مجموعة من العناصر تتمثل في الندرة والاختيار والتضحية، وسوف نتناول هذه العناصر الثلاثة بالتفصيل في هذا المطلب.

1- الندرة

تعتبر الندرة أهم خصائص المشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الرغبات الأساسية المختلفة لما نشأت أية مشكلة على الإطلاق، والندرة التي نعنيها هنا هي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة، فقد يقال مثلا أن معدنا مثل اليورانيوم نادر، ويقصد بذلك أنه لا توجد منه إلا كميات محدودة في العالم، هذا المعني للفظ الندرة هو الشائع في لغة الاستعمال اليومي، أما في لغة الاقتصاد، فالندرة هي معنى يعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية، وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها، فقد تكون الكميات الموجودة من مورد ما كبيرة نوعا ما، ولكنه يعتبر موردا نادرا إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي إشباعها، أي أنه نادر بالنسبة للحاجة إليه، ومشكلة الندرة تنطبق على الفرد كما تنطبق على الجماعة، إذ تنشأ المشكلة بالنسبة للفرد عندما لا يستطيع أن يشبع كل رغباته بسبب موارده المحدودة، خاصة وأن هذه الرغبات متعددة ومتنوعة، وحتى عندما تتزايد قدرة هذا الفرد على إشباع هذه الرغبات جميعا، فإنه تثور في نفسه دائما

رغبات جديدة في حاجة هي الأخرى إلى الإشباع، وحيث أن موارد الفرد محدودة دائما، ولا يمكن أن تكفي لإشباع كل ما في نفس الإنسان من رغبات، فإنه يكون مطالبا، بأن يضع لنفسه سلما للتفضيل، بحيث يمكن معه توجيه موارده المحدودة نحو إشباع رغباته الملحة التي تحتل أعلى مكان في سلم تفضيله، وكذلك الحال بالنسبة للجماعة، فمواردها هي الأخرى محدودة إذا قيست بحاجات إفرادها المتعددة، مما يدعوها بالضرورة إلى تكوين سلم جماعي للتفضيل، ترتب فيه الحاجات حسب أولوياتها، ثم توجه مواردها النادرة بحيث تؤدي إلى إشباع الحاجات الملحة التي تحتل أعلى مكان في سلم تفضيلها أيضا.

2- الاختيار

عرفنا أنه توجد للأفراد في مجموعهم رغبات عديدة في حاجة ملحة للإشباع، وهذه الرغبات تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة، فهي تتضارب مع بعضها البعض، بحيث تجعل الإنسان تحت ضغط الحاجة إلى الاختيار بين أيها يقوم بإشباعه، وأيها يضحي به ويتخلى عن إشباعه، وعبيه تثور أمامنا مشكلة ونحن بصدد توزيع الموارد المحدودة على الرغبات المتعددة المتنافسة، أو بمعنى آخر يكون من الضروري أن نختار ونفاضل بين رغباتنا المتعددة، فليست الرغبات الإنسانية كلها على نفس الدرجة من الأهمية، ومن ثم ينبغي علينا الاختيار، أي الرغبات نشبع وأيها نضحي به ولا نشبعه، فالفرد الذي يجد موارده محدودة ولا يمكن أن تكفي لإشباع كل رغباته يجد نفسه مضطرا لأن يسلك أحد الطريقين، فهو إما أن يتمكن بطريقة ما من زيادة موارده، وإما أن يتخلى عن بعض رغباته ويضحي بها، فإذا استطاع أن يسلك الطريق الأول، فسيتمكن بطبيعة الحال من إشباع قدر من رغباته أكبر من ذي قبل، غير أنه مهما كان التوسع في موارد هذا الفرد، فلا بد منى أنه سيعجز عن أن يشبع كل ما تهفو إليه نفسه من رغبات، إذ كلما أشبع بعضا منها، تولدت في نفسه رغبات أخرى جديدة في حاجة ملحة إلى الإشباع أيضا، وعند إذ لا يكون أمام هذا الفرد من سبيل إلا التنازل عن رغباته في سبيل إشباع البعض الآخر الذي يكون أكثر إلحاحا، أي أن الفرد سيواجه دائما مشكلو الاختيار بين رغباته المتعددة وموارده المحدودة، وسيحاول دائما أن يختار تلك الرغبات التي تحتل أعلى مكان في سلم تفضيله، وكما أن الفرد يواجه دائما مشكلة الاختيار، فإن الجماعة أيضا تواجه نفس المشكلة، إذ تدعوها ندرة مواردها إلى ضرورة توجيهها نحو إشباع بعض الرغبات وذلك على حساب الحرمان من إشباع رغبات أخرى، أي أن الجماعة مطالبة دائما بأن تقتصد في استخدام مواردها المحدودة وأن تتجنب أي ضياع فيها، ولذلك نجد أن الجماعات المتقدمة تراعي في استخدامها لمواردها هذا المبدأ، حيث تختار وتنتقي طريقة الاستخدام المثلى التي تؤدي إلى تحقيق إشباع ممكن لأفراد الجماعة، وذلك بالمقارنة بالطرق الأخرى البديلة، ويتحقق ذلك عن طريق القيام بدراسة جميع الطرق الممكنة

لاستخدام مورد من الموارد، والمفاضلة على أساس نسبة العائد إلى الموارد المستخدمة، واختيار الطريقة المثلى التي تعطي أكبر إشباع ممكن بأقل قدر ممكن من الموارد.

3- التضحية

عرفنا أن المشكلة الاقتصادية هي في جوهرها مشكلة تنشأ عن الحاجة إلى الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة الموجودة تحت تصرف الجماعة، فالموارد الاقتصادية بطبيعتها ذات استعمالات بديلة مختلفة، فلكل مورد من الموارد منافع عدة، فالأرض مثلا يمكن زراعتها بحاصلات زراعية مختلفة، ومن الممكن استخدامها للبناء، أو غير ذلك من المنافع، فإذا استخدمناها كأرض للبناء، فإن ذلك سيكون على حساب زراعتها قمحا أو قطنا أو غيرها من المحاصيل، وإذا استخدمناها لإنتاج المزيد من القمح مثلا فإن ذلك سيكون على حساب النقص في إنتاج القطن وهكذا، ونخلص من ذلك أن تخصيص الموارد النادرة لإشباع حاجة معينة، إنما يتضمن في حد ذاته التضحية بإشباع حاجات أخرى، ولعل هذا يفسر الاختلاف بين طبيعة المشكلة الاقتصادية والمشكلة التكنولوجية، فقد تنشئ الجماعة مصنعا كبيرا لإنتاج الثلاجات الكهربائية مثلا، وقد يكون هذا العمل رائعا من الوجهة الهندسية، ومع ذلك فقد لا تنهض أية مبررات لبناء هذا المصنع من الناحية الاقتصادية، لا لشيء إلا لأن الجماعة تستشعر رغبات أخرى أهم وأكثر إلحاحا كان ينبغي إشباعها قبل تخصيص بعض هذه الموارد لإنتاج الثلاجات الكهربائية وهكذا، وجملة القول أن صفة التضحية هي خاصية مميزة للمشكلة الاقتصادية، وهي تأتي لتعدد الحاجات الإنسانية تعددا يحول دون إشباعها كلها نظرا لأن الوسائل اللازمة لإشباعها محدودة، وعليه لن يكون هناك سبيل لحل هذه المشكلة إلا بالتضحية ببعض الرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأخرى التي تكون أكثر أهمية.

المبحث الثاني: الحاجات الاقتصادية

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين، يتناول في الأول مفهوم الحاجة وأنواعها، في حين يتناول الثاني خصائص الحاجات.

المطلب الأول: مفهوم الحاجة وأنواعها

1- تعريف الحاجة

تعرف الحاجة بأنها رغبة الفرد الشديدة في الحصول على شيء ما، سواء كان هذا الشيء منظور(كسلعة) أم غير منظور كخدمة مثل التعليم، العلاج، الأمن... الخ، والعمل على تلبيتها، أو الحصول عليها، والاستعداد لدفع تكلفة الحصول عليها، ويحتاج الإنسان في حياته اليومية إلى حاجات، ومتطلبات متعددة ومختلفة تفرضها عليه طبيعة الحياة، إلا أن إشباع تلك الحاجات يختلف بحسب طبيعة كل منها، فبعض الحاجات يتم إشباعها دون بذل جهود كبيرة من قبل الإنسان، نظرا لأن وسائل إشباعها متاحة في الطبيعة مثل الهواء، ضوء الشمس، وهناك حاجات ضرورية أخرى لا بد من بذل مزيد من الجهد أو المال أو كليهما لإشباعها، نظرا لأنها غير متاحة بشكل مباشر، فإشباع الحاجة إلى الطعام والملبس والمأوى، تقتضي القيام بنشاط اقتصادي حتى يتم تلبية وإشباع تلك الحاجات، وتعد الحاجة أساس النشاط الاقتصادي، لأنه لا يمكن القيام بأي نشاط اقتصادي ما لم يكن هناك دوافع تحرك الفرد، وتلح عليه في السعي لطلب الرزق، ومن هنا يتنوع النشاط الاقتصادي تلبية لتنوع الحاجات الإنسانية.

2- أنواع الحاجات الاقتصادية

تقسم الحاجات الاقتصادية إلى مجوعة أنواع كالتالي:

2-1- الحاجة الضرورية

هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها، كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام، أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

2-2- الحاجة الفردية

هي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج.

2-3- الحاجة الجماعية

هي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها، ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

2-4- الحاجة المستقبلية

هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلا، كما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود، وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية، وهى خلق أو زيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة.

2-5- الحاجة الحالية أو الحاضرة

هي تلك الإحساس أو الشعور الحالي بالألم، مثل استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة.

علما بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعا نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

المطلب الثاني: خصائص الحاجات

للحاجة خصائص متعددة نستعرضها كما يلي:

1- القابلية للتعدد

الحاجة هي وليدة الرغبة ورغبات الإنسان متعددة، ومختلفة، ولا تنتهي عند حد معين، وكلما زادت الرغبات كلما زاد ت الحاجات تبعا لها ويرتبط تعدد الرغبات، وبالتالي تعدد الحاجات بعدد من العوامل أهمها:

- تقدم الحياة المدنية

ترتب على تقدم الحياة الدنية ظهور العديد من الاختراعات، والتطورات الهائلة التي شملت جميع مناحي الحياة الأمر الذي انعكس على تعدد رغبات الإنسان في كل المجالات ، وبالتالي تعدد حاجاته.

- زيادة الدخل

تتعدد الحاجات أو تقل تبعا لزيادة، ونقص الدخل فكلما زاد الدخل زادت معه الرغبات وبالتالي تعددت الحاجات.

- ظروف الزمان والمكان

إن حاجات الإنسان قبل عشرين عاما أقل من حاجاته اليوم وحاجات الإنسان في المناطق الباردة تختلف عن حاجاته في المناطق الحارة، كما أن حاجات الإنسان في الدول المتقدمة تختلف عن حاجات الإنسان في الدول النامية.

- المستوى الثقافي والاجتماعي

نلاحظ أن اهتمامات الإنسان المثقف تختلف عن اهتمامات الإنسان الأمي، فالأول يحتاج إلى الكتاب، والصحيفة بشكل أساسي، بينما الثاني لا تمثل له تلك الحاجات أي أهمية.

- مراحل العمر

تتغير حاجات الإنسان بالزيادة والنقصان تبعا لمراحل عمره فحاجاته في مرحلة الطفولة غير حاجاته في مرحلة الشباب، وغير حاجاته في مرحلة الشيخوخة.

2- قابلية الحاجة للإشباع

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم، فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقا لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم، حتى يتلاشى أو يزول كل ضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

كما أن قدرا محدودا من السلع والخدمات يكفي لإشباع الحاجات، كذلك فإن الحاجة تتناقص كلما تلقت قدرا من الإشباع، ويلاحظ أن الحاجات الفسيولوجية المرتبطة بالجسد، مثل الحاجة للأكل، والشرب لا تنتهي وإن أمكن إشباعها في وقت من الأوقات فإنها تتجدد بعد وقت محدد، والتشبع على درجات فهناك حاجات تشبع مرة واحدة في العمر مثل التحصين ضد الأمراض، وهناك حاجات تشبع على مدى فترة زمنية معينة من العمر تطول، أو تقصر مثل التعليم كما أن الإشباع يختلف من مرحلة عمرية معينة إلى مرحلة أخرى.

3- القابلية للإحلال

فالحاجة يمكن أن تحل محل حاجة أخرى وتتوقف قابلية الإحلال على مقدار التقارب بين الحاجتين وعلى وحدة المصير، فالحاجة إلى الحرير الطبيعي يمكن إشباعها باستهلاك المنسوجات باستهلاك الحرير الاصطناعي، أو المنسوجات القطنية الناعمة، والحاجة إلى التدفئة قد يتم إشباعها باستخدام بدائل كثيرة من مولدات الطاقة إما باستخدام الخشب، أو الفحم أو الكهرباء، أو الغاز... الخ.

4- لا نهائية الحاجات

إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي، وهذه الخاصية للحاجات الإنسانية إذ لم

يرض عنها أهل الزهد والقناعة، لكنها تبقى من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قانعا بما لديه ما دام قادرا على إشباع حاجاته البسيطة.

5- تكامل وترابط الحاجات

تتكامل الحاجات وتترابط مع بعضها البعض، ولا تظهر الحاجة منفردة لوحدها، وإنما تظهر إلى جانبها حاجات مكملة، فالحاجة إلى السيارة تصاحبها الحاجة إلى البنزين على سبيل المثال.

6- الحاجة وليدة التعود

كلما زاد استخدام السلعة، أو الخدمة كلما تأصل ذلك في النفس وتعود ت عليه ومع ذلك فإن العادة يحتمل أن تزول إذا استطاع الإنسان أن يتنازل عنها، أو استطاع إيجاد البديل، ولا ينطبق ذلك على الحاجات الضرورية (الفسيولوجية فتبقى ملازمة للإنسان، ولا بد له من إشباعها مثل المأكل والمشرب).

المبحث الثالث: حل المشكلة الاقتصادية

إن المشكلة الاقتصادية في أصلها هي محدودية الموارد المتاحة، أمام تزايد وتعدد الحاجات، وحل هذه المشكلة يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، وسوف نقوم في هذا المبحث بعرض كيفية حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظامين الاقتصاديين الرأسمالي والاشتراكي.

المطلب الأول: حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الرأسمالي

قام النظام الرأسمالي على أنقاض النظام الإقطاعي، إذ بدأت بذور الرأسمالية في إطار النظام الإقطاعي، وقد أخذت هذه البذور تنمو وتزدهر حتى ضاقت بالنظام الإقطاعي، ودخلت في صراع طويل حتى النصر النهائي عليه، والنظام الرأسمالي تتوفر فيه جملة من الخصائص، أهمها:

- الملكية الفردية لعوامل الإنتاج
- حرية الإنتاج والاستهلاك
- سيادة المستهلك
- جهاز الثمن ودافع الربح

أما عن كيفية حل المشكلة الاقتصادية في إطار هذا النظام، فإنه نتيجة للحاجات المتعددة والموارد المحدودة، فإن جهاز الثمن (السعر) هو الذي يقوم بهذه الوظيفة، أي توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة، فجهاز الثمن يعكس رغبات المستهلكين (أي الحاجات الواجب إشباعها)،

ويقوم في نفس الوقت بتوجيه المنتجين إلى تلك الأنشطة التي يجب أن تتجه إليها الموارد النادرة، هذا فيما يخص ماذا ننتج.

أما فيما يخص اختيار أسلوب الإنتاج، فإن جهاز الثمن يقوم بحل هذه المشكلة، حيث أن الأثمان النسبية لعناصر الإنتاج السائدة في السوق هي التي تحدد طريقة الإنتاج التي سوف يستخدمها المنتجون، سعي لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

أما عن كيفية القيام بتوزيع الناتج على هؤلاء الذين اشتركوا في إنتاجه، فإن جهاز الثمن يقوم أيضا بتحديد نصيب عناصر الإنتاج المختلفة في الناتج، فثمن خدمة العمل هو أجر العامل، وهو يتحدد في السوق بناءا على العرض والطلب على العمال، وثمن خدمة رأس المال هو سعر الفائدة، ويتحدد أيضا بقوى العرض والطلب على رأس المال، وسعر الفائدة هو دخل صاحب رأس المال مقابل استخدام رأس ماله، وثمن خدمة الأرض هو ريع الأرض، وهو دخل صاحب الأرض مقابل استخدام أرضه، فالأثمان النسبية السائدة في السوق لعناصر الإنتاج المختلفة هي دخولها النسبية.

المطلب الثاني: حل المشكلة الاقتصادية في إطار النظام الاقتصادي الاشتراكي

يتميز النظام الاشتراكي بثلاثة أسس رئيسية، يمكن إجمالها في الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والإشباع المتزايد للحاجات المادية والمعنوية للجماعة، والنمو المخطط والمتوازن للاقتصاد القومي، وتجدر الإشارة إلى أن ظهور هذه الأسس وسيطرتها يتماشى بنفس القدر الذي يظهر به القطاع العام، ويسيطر على حياة المجتمع الاشتراكي من الناحية الاقتصادية.

أما عن كيفية حل المشكلة الاقتصادية في ظل هذا النظام، فإنه لا يعتمد على القوى المرسلة مثل قوى السوق الرأسمالي، بل يقيد إرادة التقييد والتدخل عن طريق الأخذ بالملكية العامة أو الجماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، وإشراف الدولة على عمليتي الإنتاج والتوزيع، بهدف رفع درجة الرفاهية الاقتصادية لأعضاء المجتمع إلى حدها الأقصى، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، فإن التخطيط الاقتصادي على المستوى القومي يشكل الإطار الذي تجري فيه عملية حل المشكلات المتعلقة بالإنتاج والتوزيع في اقتصاد الجماعة، حيث يتم ذلك على نحو مغاير للأوضاع السائدة في الاقتصاديات الرأسمالية، وبالنظر إلى أن حجم ومستوى النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي، يحدده في الأصل مدى توافر إمكانيات الإنتاج، وبالتالي العرض وليس الطلب، وهو الأمر الذي يعني بصورة أخرى الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك.

الفصل الثالث

نشـــاط الإنتاج

تمهيد

يعتبر نشاط الإنتاج من بين الموضوعات الأساسية التي تهتم بدراستها النظرية الاقتصادية، كما يعتبر من بين المجاميع الاقتصادية، التي تدخل في حساب الناتج الوطني، ويتمثل نشاط الإنتاج في العمليات الاقتصادية الهادفة إلى استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، قصد تلبية حاجات ورغبات الأفراد والمجتمعات، وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، يتناول الأول مفهوم الإنتاج وعناصره، بينما يتناول الثاني دالة الإنتاج، ويتم من خلاله التطرق إلى مفهوم دالة الإنتاج والمفاهيم المرتبطة بها، كما يتم الوقوف عند حالات غلة الحجم.

المبحث الأول: مفهوم الإنتاج وعناصره

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب أساسية، يتناول الأول مفهوم الإنتاج، في حين يتناول المطلب الثاني مفهوم الإنتاج، بينما يتناول الثالث التأليف بين عناصر الإنتاج.

المطلب الأول: مفهوم الإنتاج

يعرف الإنتاج بأنه الجهد الإنساني المبذول لتحويل الموارد، من صورتها الأولية إلى صورة أخرى أكثر منفعة، بما يجعلها أقدر على إشباع الحاجات.

كما يعرف غودليه الإنتاج بأنه: "مجموع العمليات الهادفة إلى الحصول على الوسائل المادية لحياة مجتمع ما"، وحسب غودليه هناك ثلاثة عناصر لبنية الإنتاج هي الموارد (بمعناها المادي)، الأدوات، الإنسان.

ويعرف ساموبلسون الإنتاج بأنه مجموعة متنوعة من السلع والخدمات المفيدة التي تنشأ عن العملية الإنتاجية، ويتم استهلاكها مباشرة، أو يقوم المجتمع بتوظيفها للحصول على نوع آخر من الإنتاج.

وهناك تعاريف عديدة أخرى أهمها:

- هو تلك العمليات التي من شأنها إيجاد المنفعة أو زيادتها والتي تغير في شكل المادة وتجعلها صالحة لإشباع الحاجات والرغبات (تحويل الخشب إلى كراسي، طاولات، مقاعد...)، وهذا التحويل يدعى بالمنفعة الشكلية.

- هو عمليات نقل السلع من مكان وجودها إلى مكان آخر تزيد المنفعة فيه دون تغير شكلها وتسمى بالمنفعة المكانية.

- هو عمليات التخزين حيث يضيف التخزين منفعة إلى السلع (الاحتفاظ بالسلع لحين الحاجة إليها) والتخزين لا يغير من شكل المادة الأصلية للسلع (كالاحتفاظ بالفواكه والخضار عن طريق التبريد)، ويطلق عليها المنفعة الزمنية.

- هو الخدمات التي تسهل عملية التبادل، لأنها تزيد المنفعة بين أطراف التبادل، وذلك بنقل السلع إلى مكان الحاجة إليها، وتسمى بالمنفعة التبادلية (الحيازة أو التملك).

- إن أصحاب المواهب العقلية (كالمهندس والطبيب والمدرس والمحامي ومؤسسات النقل والسياحة...)، يقدمون عملهم كإنتاج لأفراد المجتمع ولكن بصوره غير مادية (خدمية).

المطلب الثاني: عناصر الإنتاج

هي مجموعة السلع والخدمات التي يتم استخدامها في إنتاج سلع وخدمات أخرى، ويقوم المجتمع باستخدام التكنولوجيا المتوفرة ليه لإيجاد التوليفة المثلى اللازمة للعملية الإنتاجية.

كما تعرف عناصر الإنتاج بأنها الموارد الاقتصادية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات لمواجهة الاحتياجات الإنسانية، وهي تمثل مدخلات العملية الإنتاجية، وعلى مستوى تطورها يتحدد مستوى تقدم المجتمع الاقتصادي.

وثمة مصطلح آخر لعناصر الإنتاج وهو عوامل الإنتاج، ويمكن تصنيف عناصر الإنتاج في أربعة عناصر هي:

1- الأرض (الموارد الطبيعية)

1-1- تعريف الأرض

تعد الأرض العنصر الأول من عناصر الإنتاج، وهي هبة من الله دون أي جهد للإنسان، ولذلك فهي عنصر كرم ومصدر تفاؤل، وتشمل الأرض كل ما تحتويه الطبيعة من موارد، سواء ما كان منها في باطن الأرض من خامات ومعادن، أو على سطحها من بحار وأنهار وأشجار وصخور

وتربة، وما في أجوائها من هواء وأشعة شمس، واعتبرت عاملا هاما ورئيسيا يحدد إمكانات إنتاج السلع والخدمات في بداية التطور الاقتصادي، ويقصد بها الموارد الطبيعية، التي تشكل الموارد الأولية المتاحة في المجتمع، وتعني الموارد الطبيعية الأرض بمختلف أنواعها، إضافة إلى كل الثروات الواقعة على سطح الأرض، وما في باطنها من ثروة معدنية وبترولية، وما يكتنفها من ثروة مائية، وما في أعماق البحار، والمحيطات والأنهار من ثروات.

وتمثل الأرض أو الموارد الطبيعية بوجه عام الهبة التي منحتها الطبيعة للبشر لتتميم عملياتهم الإنتاجية، وهي تتألف من الأراضي المستخدمة في الزراعة أو لإنشاء المساكن والمصانع والطرق، وهناك موارد الطاقة التي تمدنا بالوقود اللازم للسيارات وبالحرارة اللازمة للمنازل، كما يمكن توسيع نطاق الموارد الطبيعية، بحيث تشتمل على الموارد البيئية كالهواء النظيف والمياه النقية الصالحة للشرب.

كم تعتبر هي كل السلع الاقتصادية التي تستخدم في الإنتاج، والتي توجد في الطبيعة مباشرة كالأرض التي تستخدم في إنتاج محصول معين، والمعادن الموجودة في باطن الأرض، ومساقط الأنهار التي يمكن الاستفادة منها في توليد الطاقة والبحار والأنهار التي تستخدم في الملاحة والزراعة، وكذلك المناخ الذي يتمتع به البلد.

2-1- خصائص الأرض

تمتاز الأرض بمجموعة من الخصائص أهمها:

- مساحتها محدودة غير قابلة للزيادة.
- تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ففي إضافة عناصر إنتاج إضافية أكبر من طاقة إنتاج الأرض فإنها لا تسهم في زيادة الإنتاج.
- متنوعة من حيث درجة خصوبتها والثروات التي تحتويها.
- الطبيعة هبه من الله وبالتالي لا يمكن أاستثمارها إلا بواسطة الإنسان.
- الطبيعة غير قابله للهلاك.

2- العمل

2-1- تعريف العمل

يعتبر العمل عنصرا من عناصر الإنتاج ، وهو العنصر القادر على تنمية وتطوير أي مجتمع، وهو من أهم عناصر الإنتاج حيث أنه لا إنتاج بلا عمل، ويمتاز عن غيره من عناصر الإنتاج بأن وجوده يخلق المبرر للنشاط الإنتاجي.

ويندرج تحت هذا الاسم كل النشاط الإنساني المستخدم في الإنتاج، وطبيعة خدمات العمل لا يحكمها العائد من المقدرة الإنسانية للمجتمع فحسب، وإنما أيضا تتحدد بالمهارات التي يحصل عليها أفراد المجتمع.

كما يعتبر العمل هو الجهد العضلي، أو الذهني الذي يبذله الإنسان في سبيل إنتاج السلع، أو الخدمات، فالعمل هو أيضا الشرط الضروري والأساسي للحياة البشرية، وبالعمل انتقل الإنسان وتطور من الحياة البدائية والعيش في الكهوف إلى الوضع الذي نراه اليوم، وعمل الإنسان الماهر يشكل عنصرا أساسيا في العملية الإنتاجية وتطويرها من أجل المساهمة في زيادة السلع والخدمات، لهذا كان العمل ولا يزال ضرورة اجتماعية، تفرضها الحاجات المعيشية على الأفراد، وعنصرا مهما في تطور المجتمع الإنساني، ويتوقف حجم القوى العاملة في أي دولة على عدد السكان في سن العمل باستثناء العجزة، والمسنين والأطفال.

كما أن عنصر العمل يتألف من الوقت أو الزمن الذي يقضيه الأفراد في الإنتاج، سواء بالعمل في المصانع أو في فلاحة الأرض، أو التدريس في المدارس، وهنا الآلاف من الحرف والواجبات بمختلف مستويات المهارة، وجميعها تندرج تحت عنصر العمالة، وتعتبر العمالة هي العنصر الأكثر شيوعا والأكثر أهمية في الأنظمة الاقتصادية الصناعية المتقدمة.

2-2- أنواع العمل

يختلف العمل بطبيعته من مهنه لأخرى، وينقسم إلى قسمين هما:

- العمل العضلي
- العمل الفكري

ولكن في الحقيقة لا نجد عملا عضليا يخلو من الجانب الفكري ولا عملا فكريا خاليا من الجانب العضلي

2-3- التخصص وتقسيم العمل

أ- التخصص

هو أن يتفرغ الإنسان للعمل في مهنة واحدة أو لإنتاج سلعة أو خدمة محددة كالنجار والمزارع والميكانيكي...الخ، حيث يقوم بإنتاج نوع واحد من السلع والخدمات ويحصل على بقية حاجاته بالتبادل.

وتكمن أهمية التخصص في العمل فما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال خلق مزايا جديدة لدى الأفراد.
- زيادة القدرة على الابتكار والاختراع.
- تعميق الخبرة لدى الأفراد.

ب- تقسيم العمل

مع تطور العلم والتكنولوجيا، أصبح العمل على درجة عالية من التخصص، وتطلب ذلك وجود عمال ماهرين وتنظيم جديد داخل الوحدات الإنتاجية، ليتم تقيم العمل داخل الوظائف الجزئية المكونة للعملية الإنتاجية وفق التخصص الدقيق للعامل، وارتبطت ظاهرة الإنتاج الكبير بظاهرة التخصص وتقسيم العمل في الإنتاج من أجل زيادة الإنتاج، والكفاءة الإنتاجية، بهدف الحصول على أكبر إنتاج ممكن بأقل التكاليف، ويعتبر وادم سميث أول من أكد على أهمية تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية (الصنع)، باعتباره الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج، وتقسيم العمل يعني أن يقوم شخص واحد بجزء من العمل بصوره متكررة، وأن يكون متناسبا مع استعداده الشخصي أي تقسيم العملية الإنتاجية إلى مراحل جزئيه تسهل استخدام الآلة بدلا من أن يقوم بها الحرفي.

3- رأس المال

3-1- تعريف رأس المال

هو كل السلع التي ينتجها الإنسان لاستخدامها في الإنتاج، كالآلات والقاطرات والجرارات وغيرها، وبعض هذه السلع يعمر لسنوات عديدة وبعضها الآخر يستخدم مرة واحدة في العملية إنتاجية.

كما أن رأس المال هو عبارة عن الأصول المادية التي أنتجها المجتمع في الماضي من أجل إنتاج سلع وخدمات جديدة، هو عبارة عن المعدات والأدوات والأموال الناتجة عن عملية إنتاج سابقة أموال الإنتاج (وسائل الإنتاج)، والتي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات جديدة، وقد ازدادت أهمية رأس المال والدور الذي يقوم به حاليا، نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي، وما رافق ذلك من تطور الطرائق الإنتاجية، حيث يتطلب تطوير أساليب الإنتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، كما يؤدي رأس المال دورا هاما في رفع مهارات العمال والاستمرار في رفع مستوى تأهيلهم، بهدف زيادة كمية السلع المنتجة، وتحسين جودتها.

ويتألف رأس المال من السلع المعمرة التي يتم تصنيعها بغرض إنتاج سلع أخرى، ويشتمل رأس المال على الآلات والطرق وأجهزة الكمبيوتر والقاطرات والطواحين والسيارات والمباني،....الخ، ويعتبر تراكم السلع الرأسمالية المتخصصة أمرا ضروريا لمسألة التنمية الاقتصادية.

والمميز الأساسي لرأس المال عن عنصري الأرض والعمل أنه من صنع الإنسان بالتعاون مع الطبيعة، ويستخدم تعبير رأس المال لوصف تلك الوسائل الإنتاجية التي يقوم الإنسان بصنعها بمحض إرادته لاستخدامها في الإنتاج في المستقبل، وأهم أنواع الأصول الرأسمالية الآلات

والمصانع والسكك الحديدية وغيرها، فرأس المال إذن ينفرد بين جميع العوامل الإنتاجية من حيث أن الإنسان يتحكم تحكما كاملا في صنعه.

3-2- رأس المال والنقود

كثير ما يستخدم مصطلح رأس المال بمعنى النقود، إلا أن النقود لا تعتبر إحدى عناصر الإنتاج، إلا إذا تحولت إلى وسائل إنتاج، وهنا تصبح النقود رأسمال، حيث تستطيع أن تدر دخلا، فرأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج هو الآلات والمعدات والمباني،... الخ، أما النقود فهي مجرد وسيلة للحصول على رأس المال.

3-3- أقسام رأس المال

يقسم رأس المال في إطار أي مشروع اقتصادي إلى الأقسام التالية:

أ- رأس المال الثابت

يقصد برأس المال الثابت ما بملكه المشروع من أصول ثابتة مثل الآلات والمعدات والمباني والسيارات،... الخ، والتي تساهم في القيام بالعملية الإنتاجية، ويلاحظ أن هذه الأصول الثابتة لا تستهلك بمجرد استخدامها مرة واحدة، بل تستهلك تدريجيا، وهذا يتوقف على عمرها الافتراضي، فكلما طال عمرها ساهمت في الإنتاج فترة أطول والعكس صحيح.

ب- رأس المال المتداول

رأس المال المتداول يستعمل في الإنتاج لمرة واحدة فقط مثل قوة العمل والمواد الأولية التي تستخدم في الإنتاج والوقود والسلع نصف المصنعة.

ج- رأس المال الاجتماعي

وهو المال الذي تديره الدولة غالبا، ولا يرجى من ورائه الربح بشكل أساسي وإنما هو عبارة عن مجموع المشاريع التي تهدف إلى خدمة المواطن والاقتصاد القومي ككل، مثل مشاريع الطرق والجسور ومحطات توليد الكهرباء والحدائق وغير ذلك.

د- رأس المال الخاص

ويشمل العدد والآلات والأبنية والمواد الخام التي يملكها الأفراد وتستهدف تحقيق الربح بشكل أساسي.

ه- رأس المال النقدي

وهو على شكل النقود المعدنية والورقية والأسهم والسندات .

و- رأس المال الوطني

ويشمل جميع ما يملكه المجتمع وأفراد المجتمع المتمتعين بجنسية الدولة المقيمين فيها أو خارجها أي أنهم من مواطني تلك الدولة.

ي- رأس المال الأجنبي

وهو عبارة عن ملكية المؤسسات أو الأفراد الأجانب أو الشركات الأجنبية للمشاريع المختلفة داخل الدولة وتشكل هذه الأموال ملكية للأفراد الأجانب وتوضع تحت تصرفهم.

3-4- أهمية تقسيم رأس المال إلى ثابت ومتداول

هناك أهمية كبيرة للتفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول، من حيث احتساب تكاليف الإنتاج ونصيب الوحدة المنتجة، إذ يدخل في هذه الكلفة الكلية لرؤوس الأموال المتداولة، لأنها تستعمل في العملية الإنتاجية لمرة واحدة، أما نفقة رأس المال الثابت فلا تدخل في العملية الإنتاجية الواحدة إلا بمقدار بسيط ، يعبر عنه بمعامل الإهلاك أو الاندثار، وهو نسبة إهلاك الآلات والمعدات والمباني خلال عملية التشغيل ولمدة سنة. وتحدد نسبة الإهلاك بمقدار يزيد أو ينقص عن 10% من قيمتها، فإذا افترضا أن ثمن الآلات والمعدات والمباني كان (100 مليون ريال) وقدر عمر هذه الأصول الثابتة (10سنوات) فإن قسط الإهلاك السنوي هو (10مليون ريال)، ويتحدد عائد رأس المال بثمن استخدامه الذي يتأثر بالعرض والطلب في السوق هناك علاقة بين دور رأس المال في الإنتاج وظاهرة الرأسمالية التي بدأت في أوروبا.

3-5- خصائص رأس المال

يتميز رأس المال بمجموعة من الخصائص أهمها:

- رأس المال من صنع الإنسان وهو غير دائم ويستهلك مع مرور الزمن.
- يتوافر رأس المال في الدول المتقدمة أكثر من الدول المتخلفة حيث يرتبط تطور الدولة بحجم رأس المال المتوافر لديها.
- رأس المال صورة من صور الإنتاج غير المباشر يعني عدم توجيه بعض الموارد البشرية للإشباع المباشر، بل لإنتاج آلات وأدوات تساعده على زيادة الإنتاج في المستقبل.
- يتطلب رأس المال الحماية دائما لأن نجاح أي نظام اقتصادي يعتمد على قدرته على تعويض استهلاك رأس المال بأنواعه، وتأمين هذا التعويض يمثل أكبر المشكلات الصناعية في العالم، وعائد عنصر المال هو الفائدة.

4- التنظيم

4-1- مفهوم التنظيم

عملية يقوم بها المنظم لتنسيق عناصر الإنتاج من أرض وعمل ورأس مال لتحقيق الفائدة المرجوة، حيث ظهر التنظيم مع ظهور المؤسسات الكبرى وهو يهدف إلى ربح الوقت والتقليل من التكاليف وتحقيق المردودية بالاستغلال الأمثل للموارد البشرية والاقتصادية، وبذلك ظهرت عدة نظريات تهتم بإدارة الأفراد وتنظيم المشروعات وهنا يأتي دور المنظم.

4-2- المقصود بالمنظم

الشخص الطبيعي، أو المعنوي الذي يقوم بتسيير نشاط شروع، ويتحمل مخاطره، فيعود عليه بالربح في حالة نجاحه، ويتحمل الخسارة في حال فشله، للمنظم العديد من المهام لعل أهمها هي:

- اختيار المشروع ورسم سياساته العامة، ويتم ذلك من خلال اختيار مجال المشروع في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، وكذا مع السلعة أو الخدمة المراد إنتاجها.
- اختيار عناصر الإنتاج اللازمة للمشروع (رأس المال، العمل، الأرض) وتحديد بدء نشاط المشروع.
- الإشراف والرقابة على نشاط المشروع، وإعطاء التوجيهات اللازمة، وتقسم النتائج في ضوء الخطط التي تم وضعها سابقا، وتغييرها كلما كان ذلك ضروريا.
- دراسة حالة السوق لمعرفة اتجاهات طلب المستهلكين؛ وهذا يتطلب توافر المعلومات والبيانات اللازمة عن الدخل القومي ونمو السكان ومدى قدرة المشروع في مواجهة مثل هذه المتغيرات.

4-3- أهمية المعلومات للمنظم

إن توفير المعلومات وتنظيمها وتوثيقها أصبحت من العمليات الأساسية اللازمة للوصول إلى قرارات سليمة في تسيير المشروعات في عالم اليوم حتى إن بعض المفكرين الاقتصاديين يعتبرون عالم المعلومات، والاتصال عنصرا خاما من عناصر الإنتاج.

4-4- العلاقة بين كفاءة المنظم والربح

إن كفاءة المنظم في تسيير عمل المشروع وفي معرفة التوقعات المستقبلية لنشاطه، تؤدي دورا كبيرا في تحسين نتائج عمل المشروع، وفي زيادة عائده من هذه النتائج، والمنظم الكفء هو الذي يحصل على أقصى الأرباح نتيجة لحسن تنسيقه للعناصر الإنتاجية، وحصوله على المعلومات والبيانات التي تساعده في اتخاذ القرارات الرشيدة.

المطلب الثالث: التأليف بين عناصر الإنتاج

توجد بين الناتج وعناصر الإنتاج علاقة فنية، تعبر عن كيفية استخدام تلك العناصر بطريقة مثلى لتحقيق الأرباح، فأمام المشروع عدة طرق فنية للإنتاج، وتساعدنا دالة الإنتاج على تحديد الطريقة الإنتاجية المثلى، أو تلك التوليفة التكنولوجية التي تحقق أكبر قدر ممكن من الناتج، باستخدام أقل كمية ممكنة من عناصر الإنتاج وهو ما يتفق مع الغرض الرئيسي للمشروع، والذي هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح، وهذا لا يتأتى إلا برفع مستوى الإنتاجية، والتي تعني بالمفهوم الاقتصادي والفني، محاولة تحقيق الحد الأقصى من الناتج، بواسطة الحد الأدنى من كميات عناصر الإنتاج، وبصفة عامة تندرج طرق الإنتاج تحت ثلاثة مجموعات رئيسية، تقوم الأولى على امتزاج عناصر الإنتاج بنسب ثابتة ومحددة (التكامل)، ويترتب على ذلك أن يكون هناك معدل أو نسبة واحدة فقط

للمزج بين عناصر الإنتاج، فزيادة الناتج أو تغيره يطلب زيادة أو تغير عناصر الإنتاج، على أساس نفس النسب أو النسبة السابقة، أما المجموعة الثانية المزج بين عناصر الإنتاج على أساس النسب المتغيرة (الإحلال)، فالمنتج لا يحدد فقط مستوى الإنتاج، وإنما أيضا نسب المزج الأمثل بين عناصر الإنتاج، أما المجموعة الثالثة فتجمع بين خصائص المجموعتين السابقتين، حيث يمكن إجراء الإحلال والاستبدال بين عناصر الإنتاج، وتوفير نسب مزج أو توليفات تكنولوجية متعددة، ولكن في حدود معينة بعدها يستلزم أن يتوافر حد أدنى من كل عنصر لإمكانية تحقيق المزج وإتمام الإنتاج، فالإحلال هنا جزئي، وهذه الصورة الغالبة والأكثر واقعية.

إن إنتاج السلع المختلفة والخدمات المتنوعة يتطلب توافر العناصر الإنتاجية اللازمة لها، فتوافر هذه العناصر والتنسيق فيما بينهما أساس العملية الإنتاجية، وتقام الوحدات الإنتاجية (مزرعة، مصنع، مستشفى) على أساس تضافر عناصر الإنتاج كلها، أو بعضها، ويتوقف ذلك على حجم الوحدة الإنتاجية.

المبحث الثاني: دالة الإنتاج

نتناول في هذا المبحث مفهوم دالة الإنتاج والمفاهيم المرتبطة بها، بالإضافة إلى غلة الحجم، ومنحنى إمكانات الإنتاج

المطلب الأول: مفهوم دالة الإنتاج والمفاهيم المرتبطة بها

1- مفهوم دالة الإنتاج

تعرف دالة الإنتاج بأنها علاقة فنية بين المدخلات المادية المستخدمة من عوامل الإنتاج كمتغيرات مستقلة، وبين الإنتاج من سلعة معينة كمتغير تابع، وأنها تصف قوانين الإنتاج وتعنى بتحويل

العوامل المستخدمة إلى سلع في أية مدة، كما تعبر عن المستوى التقني (التكنولوجي) في المنشأة أو الصناعة ككل، وتفترض الكفاءة رغم أن هذا الافتراض ليس صحيحا على الدوام.

هي التي تحدد الحد الأقصى من الإنتاج الذي يمكن تحقيقه، باستخدام قدر محدود أو معلوم من عناصر الإنتاج، وهي تتحدد بدورها وفقا للمستوى الهندسي والمعرفة التقنية المتوفرة، كما توضح دالة الإنتاج العلاقة بين أقصى ما يمكن أن تنتجه منشاة من سلع وخدمات باستخدام الموارد المتاحة لها (عمل – أرض – رأس مال).

وترتكز نظرية الإنتاج وتحليل التكلفة على مفهوم دالة الإنتاج التي توضح أقصى مقدار إنتاجي يمكن تحقيقه باستخدام التوليفات المتاحة من عناصر الإنتاج.

ويمكن توضيح دالة الإنتاج رياضيا بالصيغ التالية:

$Y=f(x_1,x_2....)$

$Y=$ الكمية المنتجة من سلعة معينة.

$X_1=$ عامل إنتاجي.

$X_2=$ عامل إنتاجي.

وتشير الصيغة الرياضية أعلاه إلى أن إنتاج السلعة (Y) دالة للمقادير المستخدمة من عناصر الإنتاج $(x_1,x_2....)$، وتعتبر هذه العناصر متغيرات مستقلة، فيما تعتبر الكمية المنتجة من السلعة (Y) المتغير التابع.

2- المفاهيم المرتبطة بالإنتاج وتكاليفه

انطلاق من دالة الإنتاج يمكننا صياغة 3 مفاهيم أساسية وهي:

الناتج الكلي (إجمالي الناتج المادي)

وهو الذي يشير إلى إجمالي الكمية الفعلية من الإنتاج، في صورة وحدات ملموسة، وبعبارة أخرى هو مجموع قيمة السلعة أو السلع التي تنتجها المنشأة.

متوسط الإنتاج (الناتج المتوسط)

الذي يساوي التاج الكلي مقسوما على إجمالي وحدات عناصر الإنتاج وبعبارة أخرى هو الناتج الكلي مقسوما على عدد العمال أو وحدات رأس المال أو الأرض.

الناتج الحدي

مصطلح حدي يعني زائدا أو إضافيا، والناتج الحدي لأحد عناصر الإنتاج هو بمثابة الإنتاج الإضافي الناشئ عن استخدام وحدة جديدة من أحد العناصر، مع بقاء باقي العناصر ثابتة، وبعبارة أخرى هو التغير في الناتج الكلي نتيجة لتغير الإنتاج بوحدة واحدة.

التكاليف الثابتة: هي التكاليف التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج.

التكاليف المتغيرة: هي التكاليف التي تتغير بتغير حجم الإنتاج.

التكاليف الكلية: هي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة.

التكاليف المتوسطة: هي التكاليف الكلية مقسومة على عدد وحدات الإنتاج.

التكاليف الحدية: تعبر عن التغير في التكاليف عند تغير الإنتاج بوحدة واحدة.

وبمعنى آخر فهي ما أضافته الوحدة الإضافية للتكاليف الكلية.

والجدول التالي يوضح الناتج الكلي والحدي والمتوسط:

جدول الناتج الكلي والحدي والمتوسط

عدد العمال	الناتج الكلي (طن)	الناتج الحدي (طن)	الناتج المتوسط (طن)
0	0	0	0
1	50	50	50
2	110	60	55
3	159	49	53
4	188	29	47
5	210	22	42

المصدر: محمد حامد عبد الله، أسس ومفاهيم علم الاقتصاد، واقتصاديات الرعاية الصحية، معهد كوادر التنمية، ص16.

المطلب الثاني: غلة الحجم

قبل التطرق إلى غلة الحجم وحالاتها الثلاثة، يمكن الإشارة إلى أحد أشهر القوانين على الإطلاق في علم الاقتصاد، وهو قانون تناقص الغلة (أنظر الهامش)

يشير مصطلحا غلة الحجم والإنتاج الحدي إلى رد فعل الإنتاج إزاء الزيادة في أحد العناصر، مع بقاء باقي العناصر ثابتة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن غلة الحجم تعكس رد فعل الناتج الكلي عند زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة واحدة، ويظهر الإنتاج غلة حجم متزايدة ومتناقصة وثابتة، عندما تؤدي الزيادة المتوازنة في جميع العناصر إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر أو أقل أو متساوية، ويتعين علينا التمييز بين ثلاث حالات كالتالي:

1- غلة الحجم ثابتة

وهي تشير إلى الحالة التي يؤدي فيها تغير جميع العناصر إلى تغير نسبي في الإنتاج، فإذا قمنا بمضاعفة العمالة والأرض ورأس المال وغيرها، فسوف يتضاعف الإنتاج.

2- غلة الحجم المتزايدة

والتي تعرف أيضا بوفورات الحجم، وتنشأ عندما تؤدي الزيادة في جميع العناصر إلى زيادة مستوى الإنتاج بنسبة أكبر، فمثلا قد يكتشف المهندس الذي يقوم بتصميم مصنع صغير للكيماويات أن زيادة عنصر العمل ورأس المال والمواد الخام بنسبة 10%، سوف تؤدي إلى زيادة إجمالي الإنتاج بمعدل أكبر من 10%.

3- غلة الحجم المتناقصة

وهي التي تتحقق عندما تؤدي الزيادة المتوازنة في جميع العناصر إلى زيادة أقل في إجمالي الإنتاج، وفي كثير من الأمثلة، قد تصل الزيادة النسبية إلى نقطة يعقبها حدوث قصور أو عدم كفاءة في العملية الإنتاجية، وقد تنشأ هذه الحالة نتيجة لزيادة تكاليف الإدارة والإشراف.

الفصل الرابع
المجاميع الاقتصادية

تمهيد

نتناول في هذا الفصل أهم الأنشطة الاقتصادية والمتمثلة في الاستهلاك والتوزيع، بالإضافة إلى الاستثمار والادخار، حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، نتطرق في الأول إلى نشاط الاستهلاك، في حين نتناول في الثاني نشاط التوزيع، أما في المبحث الثالث فنتطرق إلى الاستثمار والادخار.

المبحث الأول: نشاط الاستهلاك

قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين كالتالي:

المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك ووعلاقته بالدخل

1- مفهوم الاستهلاك

يعرف الاستهلاك بأنه: "عمليات إتلاف المنتجات بهدف الإنتاج أو تلبية الحاجات الفردية".

كما يعرف الاستهلاك بأنه التدمير المادي للسلع، والإنفاق الاستهلاكي هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، وهذه السلع قد تستخدم لمرة واحدة مثل السلع الغذائية وقد يطول استخدامها لأكثر من مرة مثل الملابس.

2- دالة الاستهلاك الكينزية

تفترض دالة الاستهلاك الكينزية وجود علاقة طردية مستقرة بين مستوى الاستهلاك الحقيقي الجاري والدخل الحقيقي الجاري، ولا يعتبر كينز أن الدخل الحقيقي هو المحدد الوحيد للاستهلاك، إلا أنه هو المحدد الرئيسي وهو أكثر المحددات أهمية، وأحد العوامل المؤثرة على الاستهلاك هو سعر الفائدة والذي يلعب دورا رئيسيا في التحليل الكلاسيكي، ولكن كينز تشكك في مرونة الاستهلاك والادخار لسعر الفائدة، فالدراسات التجريبية أثبتت أن سعر الفائدة لا يلعب دورا حاسما في قرارات الاستهلاك والادخار.

وتأخذ دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة الشكل الآتي:

$$\text{س} = \text{أ} + \text{ب ى}_{\text{م}}$$

ويفترض التحليل الكينزي أن (ب) هو الميل الحدي للاستهلاك (م ح س)، حيث

$$\text{م ح س} = \Delta \text{ س}/\Delta \text{ى}_{\text{م}} \quad \textbf{(قيمة أقل من 1 وأكبر من 0)}$$

فزيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، ولكن الزيادة في الاستهلاك تكون دائما أقل من الزيادة في الدخل.

كما يفترض أن دالة الادخار في الفترة القصيرة تأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\text{خ} = \text{-أ} + (1\text{-ب})\text{ى}_{\text{م}}$$

وتعبر (1-ب) عن $(\Delta \text{ خ}/\Delta \text{ى}_{\text{م}})$ أي الميل الحدي للادخار (م ح خ)

وهو أيضا قيمة أقل من 1 وأكبر من 0 حيث يفترض أن:

$$\text{م ح س} + \text{م ح خ} = 1$$

3- العلاقة بين الاستهلاك والدخل

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف على دور العادات والتقاليد في تنمية أو تخفيض الاستهلاك، وهل يمكن الاستفادة من هذه العادات لخدمة الاستهلاك، والتنمية معا، فالادخار هو الجزء الثاني من الدخل وهو معاكس للاستهلاك أي إذا ازداد الاستهلاك ينقص الادخار وإذا زاد الادخار يزداد الاستثمار ثم يزداد استهلاك المستقبل، يطلق على الإنفاق العائلي الجاري على السلع والخدمات تعبير الاستهلاك، أما الجزء الذي لا يستخدم فيطلق عليه الادخار، فالادخار هو الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكية، وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات.

الدخل الممكن التصرف به = الاستهلاك + الادخار

المطلب الثاني: محددات الاستهلاك والمفاهيم المرتبطة به

1- محددات الاستهلاك

سوف نركز هنا على المحددات الاقتصادية، وهي:

1-1- مستوى الدخل

يعتبر الدخل من أهم العناصر التي تؤثر على الاستهلاك، فإذا لم يتوفر للفرد أي دخل فإنه يضطر لإنفاق مدخراته أو الاستعانة بالآخرين وقد يضطر لبيع جزء من ثروته كالممتلكات العقارية وغيرها، وبالتالي نعتبر العلاقة قوية بين الدخل والاستهلاك فكلما ازداد الدخل يزداد الاستهلاك، وقد قدم ملتون فريدمان رئيس المدرسة النقدية مدرسة شيكاغو تفسيرًا للعلاقة بين الدخل والاستهلاك عندما قال يتحدد الاستهلاك العائلي إلى حد كبير بالدخل المتوقع الحصول عليه خلال فترة طويلة في المستقبل أو الدخل الدائم، فالمواطن ينفق حسب دخله الدائم أو المستمر فإذا انخفض دخله فلن يخفض استهلاكه ويضطر للاستدانة وبالمقابل إذا زاد الدخل لفرد ما خلال الفترة القصيرة، فلن يزداد الاستهلاك وإنما يخصص للادخار، أي يتحدد استهلاك الفرد أو العائلة بالدخل الدائم وليس الدخل الحالي وكل ما يحصل في الفترة القصيرة لا يعبر عن العلاقة بين الدخل والاستهلاك.

1-2- المستوى العام للأسعار

يؤدي التضخم لارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للدخل وينخفض الاستهلاك، فالدخل الذي كان يحقق لصاحبه شراء 100 سلعة وخدمة فإنه بعد ارتفاع الأسعار لن يستطيع شراء نفس الكمية من السلع والخدمات لذلك سوف يضحي بالادخار وإذا كان الارتفاع شديدا سوف ينخفض استهلاك الفرد أو قد يلجأ لبيع جزء من ممتلكاته العقارية لمواجهة هذه الظروف، فالأسعار تؤثر على الاستهلاك وعادة ما تحدد الدول والحكومات مستويات الأجور عند مستويات الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع السعر سوف يدفع الحكومات لرفع مستوى الدخول بهدف الحفاظ على مستوى مستقر من الاستهلاك للأفراد.

1-3- سعر الفائدة

إن المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية هو سعر الفائدة، فهو يعتبر السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لفترة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان، فمن وجهة نظر المقترض يعتبر سعر الفائدة عائدًا للأموال المستثمرة ومن وجهة نظر المقترض هو تكلفة لها وإذا ما احتفظ الأفراد بالأموال فإن سعر الفائدة هو تكلفة الفرصة البديلة أي مقدار التضحية، وبطبيعة الحال فإن سعر الفائدة المرتفع سوف يشجع على الادخار ويكون الاستهلاك هو الضحية، حيث يخفض المستهلك كميات الشراء بهدف الادخار والحصول على العائد المرتفع أي كما يقول الكلاسيك الفائدة هي تأجيل استهلاك اليوم

لاستهلاك أكبر في المستقبل فكلما ازداد معدل سعر الفائدة تزداد المدخرات لدرجة أنه وصل سعر الفائدة إلى 15% في كوريا ووصلت المدخرات إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالمقابل عند انخفاض سعر الفائدة يزداد الاستهلاك لأن الأفراد يشعرون بأن الاحتفاظ بالأموال لن يجر لهم نفعا في المستقبل لذلك يفضلون الاستهلاك الحالي لذلك عندما تحدد الدولة سعر الفائدة تأخذ الاستهلاك بعين الاعتبار لأن انخفاض حجم الاستهلاك سوف يؤثر على الإنتاج نفسه الذي تشجعه الدولة.

1-4- تشكيلة السلع والخدمات

يتصرف المستهلك بدخله استنادا لما يشاهده من سلع وخدمات، فإذا ازداد الدخل ولم يجد المستهلك عرضا وفيرا من السلع والخدمات بأنه يضطر للادخار لذلك يتأثر الاستهلاك بالعرض، والعرض يتأثر بدوره بالاستثمار ورأس المال وقوة العمل وتوفر المواد الأولية وغيرها وبشكل عام فإن القدرة الإنتاجية أو الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني تؤثر على الطلب الكلي وعلى الاستهلاك فكلما ازداد الاستثمار وتوفرت تشكيلة واسعة من السلع والخدمات يصبح المجال واسعًا لاستهلاك جديد فالمقارنة بين عام 2007 وعام 1985 توضح لنا بأن مجالات توسع الاستهلاك وزيادته الآن هي أفضل بكثير من ذلك العام عندما كانت السلع غير متوفرة.

2- المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالاستهلاك أهمها:

2-1- الميل المتوسط للاستهلاك

هو النسبة بين الإنفاق الاستهلاكي الجاري والدخل الممكن التصرف به.

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك الجاري /الدخل الممكن التصرف به

2-2- الميل الحدي للاستهلاك

هو الجزء من الدخل الإضافي الممكن التصرف به الذي ينفق على الاستهلاك الميل الحدي للاستهلاك = الاستهلاك الإضافي/الدخل الممكن التصرف به الإضافي

2-3- المضاعف

هو الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة في الإنفاق بالنسبة للدخل، أو هو المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي التي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق عن طريق ما تزاد له هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق القومي على الاستهلاك، كما يمكن القول بأن المضاعف هو العدد الذي يتضاعف به الاستثمار الأولي ليحقق زيادة كلية في الدخل.

م= 1/ 1- الميل الحدي للاستهلاك

أو هو:

م= 1/ 1- الميل الحدي للادخار

المبحث الثاني: نشاط التوزيع

مفهوم التوزيع

قبل التطرق إلى كيفية توزيع المداخيل، يمكن أن نعرف نشاط التوزيع بأنه" تلك العمليات التي تحدد ضمن مجتمع ما أشكال تملك واستعمال شروط الإنتاج ونتيجته (الناتج الاجتماعي)".

المطلب الأول: الأجور

1- تعريف الأجر

الأجر هو ثمن العمل، أي المقدار من النقود الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير، وهي بالنسبة للعامل تمثل الدخل الذي يحصل عليه في مقابل ما يبذله من مجهود في فترة معينة لحساب صاحب العمل، والعمل في المعنى الاقتصادي يشمل جميع المجهودات الإنسانية التي تبذل لخلق المنافع أو زيادتها، سواء أكانت هذه المجهودات عضلية أم ذهنية، والعمل كعنصر من عناصر الإنتاج يتميز عن العناصر الأخرى بميزة أساسية، وهي أن له دور مزدوج يتمثل في كونه عنصرا إنتاجيا يساهم في العمليات الإنتاجية إلى جانب كونه مستهلكا.

والأجر بالمعنى الاقتصادي هو التعويض المدفوع للعامل الأجير كثمن لجهده المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون)، خلال مدة زمنية معينة.

2- أنواع الأجور

تختلف الأجور من ناحية طريقة الدفع، فعندما يدفع بصورة منتظمة إلى العامل الأجير وبشكل نقد فإنه يعرف باسم "الأجر النقدي"، أما عندما يدفع على شكل مدفوعات مادية أو طبيعية كالسكن أو دفع جزء منه بشكل منتجات، فإنه يعرف باسم "الأجر الطبيعي أو العيني"، وغالبا ما يظهر هذا النوع من الأجور في الزراعة.

إن الفرق الأساسي بين الأجر النقدي والأجر الطبيعي هو أن الأخير يتمثل بوحدات معينة من السلع والخدمات تدفع للعامل لقاء الخدمة التي يقدمها لمن استأجره واستغل طاقة عمله، ويتأثر الأجر الطبيعي بتقلبات الأسعار السلع التي يحصل عليها لقاء عمله أو جزء منه، حيث يرتفع بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها.

من جهة أخرى ينبغي التمييز بين الأجر الاسمي (النقدي) والأجر الحقيقي:

أ- الأجر النقدي

هو ما يحصل عليه العامل من نقود لقاء قيامه بالعمل في يوم معين، أو في فترة زمنية معينة، فهو إذن يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يحصل العامل خلال مدة زمنية معينة.

ب- الأجر الحقيقي

هو عبارة عن كمية السلع والخدمات التي يستطيع العامل أن يحصل عليها بواسطة أجره النقدي، فهو إذن يشير إلى مقدار السلع والخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي، فهو يعبر عن القوة الشرائية للأجر الاسمي، وكلما انخفضت القوة الشرائية كلما قل حجم السلع والخدمات التي تشترى بمقدار معين من الأجر الاسمي والعكس.

والأجر الحقيقي على هذا الأساس يتوقف على مستويات الأسعار السائدة، فإذا ارتفع الرقم القياسي للأسعار في بلد ما، قلت كمية السلع التي يمكن أن يحصل عليها الفرد بوحدة النقود، وبالتالي قل الأجر الحقيقي، وإذا انخفضت مستويات الأسعار السائدة زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة النقود، وبالتالي زاد الأجر الحقيقي.

3- تطور نظريات الأجور

هناك ثلاث نظريات أساسية للأجور نستعرضها كما يلي:

3-1- نظرية حد الكفاف

أول من أشار إلى مثل هذا التفكير كسناي الذي ربط بين مستوى معيشة العمال والأجر الذي يدفع لهم، وقد تعرض كسناي لهذا التفكير عندما انتقد فرض الضريبة على الأجور على أساس أن فرض أي ضريبة على الأجور سينتهي ليقع عبؤها في النهاية على مالك الأرض، كما أن فرض ضريبة على الأجور سوف يدفع العمال إلى الهجرة، مما يؤدي إلى قلة عرض العمل، فيضطر مستخدمي العمال إلى رفع الأجور إلى الحد الذي يضمن لهم مستوى الكفاف، وأساس هذه الفكرة، هو النظر إلى العمل على أنه سلعة تباع وتشترى في السوق، فإذا كان الأمر كذلك فسيكون للعمل ثمن طبيعي تحدده كمية الضروريات اللازمة لحياة العامل، وثمن سوقي يتحدد بقوى العرض والطلب.

وقد وافق ريكاردو على فكرة الثمن الطبيعي، وفسره بأنه الثمن الذي يمكن العمال من العيش في مستوى الكفاف.

3-2- نظرية رصيد الأجور

تقوم هذه النظرية كما أوردها جيمس ميل، على أن معدل الأجور يتوقف على النسبة بين عدد السكان ورأس المال، فإذا زاد عدد السكان مع بقاء رأس المال ثابتا، فإن عدد من العمال سوف يصبحون مهددين بالبطالة، فيضطر كل منهم إلى تقديم عمله بأجر أقل، وإذا زاد عدد السكان بنفس

زيادة رأس المال ظل مستوى الأجور كما هو، أما إذا كانت الزيادة في السكان أقل نسبيا من الزيادة في رأس المال، فإن مستوى الأجور يميل إلى الارتفاع.

ونظرا إلى أن معدل الزيادة في السكان يفوق كثيرا معدل الزيادة في رأس المال، فقد انتهى إلى القول، بأن هناك اتجاها قويا ومستمرا نحو انخفاض معدل الأجور، وقد انتقد البعض هذه النظرية وقال بأنها كسابقتها لا تعطي تفسيرا لاختلاف الأجور من صناعة لأخرى، كما أن الاعتراف ينتهي إلى نتيجة غير منطقية هي أن زيادة أجور أي فئة من العمال، لابد أن يصاحبها في نفس الوقت نقص مماثل في أجور فئة أخرى، ما دام هناك رصيد إجمالي للأجور لا يتغير.

3-3- النظرية الحديثة للأجور

تقوم هذه النظرية على أساس فكرة الإنتاجية الحدية، فالمنظم يستخدم عناصر الإنتاج إلى النقطة التي تتعادل عندها الإنتاجية الحدية للعامل مع التكلفة الحدية، وفي حالة المنافسة الكاملة في كل من السوقين سوق العمل وسوق المنتجات، نلاحظ أن إيراد الإنتاجية الحدية يساوي قيمة الناتج الحدي، ومن ناحية أخرى نجد أن التكلفة الحدية تساوي التكلفة المتوسطة، الذي يساوي بدوره ثمن عنصر العمل.

وبإدخال فكرة التغير في تكاليف العناصر الأخرى نجد أن:

إيراد الإنتاجية الحدية الصافي= الإيراد الإجمالي للإنتاجية الحدية ــ التغير في تكاليف العناصر الأخرى.

لذلك ففي ظل المنافسة الكاملة، حيث تكون التكاليف الحدية ثابتة، فإن المنتج سوف يستمر في استخدام مزيد من وحدات العمل حتى تتعادل الإنتاجية الحدية الصافية مع التكلفة الحدية.

المطلب الثاني: الريع

1- تعريف الريع

كلمة الريع هي ترجمة للكلمة الانجليزية Rent وهي تعني في اللغة الانجليزية الدارجة أي مبلغ يدفع بانتظام عن تأجير سلعة ما، بينما تعني الكلمة في المعنى الاقتصادي المبالغ التي تدفع لخدمات عوامل الإنتاج التي يكون عرضها عديم المرونة، وأهم عامل من عوامل الإنتاج تنطبق عليه هذه الصفة هي الأرض، ومن هنا تعلقت هذه الكلمة بعائد الأرض، والريع بالمعني العادي يمثل المدفوعات التي يتلقاها أصحابها نظير تأجيرها للغير كإيجار المنزل مثلا، هذه المدفوعات تشمل جزءا يمثل ريع الأرض المقام عليها المنزل، وجزء آخر يمثل مدفوعات عن أشياء أخرى هي العائد على المبالغ التي استثمرت في بناء المنزل، أي أن إيجار المنزل يمثل ريع الأرض وفائدة عن المبالغ المستثمرة.

كما يمكن تعري الريع على أنه العائد الذي يحصل عليه مالك الأرض مقابل تأجير الأرض للاستفادة من مزاياها، ومن النظريات المشهورة عن الريع، نظرية الاقتصادي الإنجليزي دافيد ريكاردو، حيث يرى بأن الريع هو وذلك الجزء من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها نظير استخدام قواها الطبيعية الأصلية التي لا تهلك.

كما ينصرف بمعناه الواسع إلى كافة أشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر، لدى يطلق عليه البعض اسم "دخل البطالة"، وبهذا المعنى يعتبر الإيجار وإيراد الملك المؤجر والإيراد الناتج عن إقراض رأس المال وكل الدخول الأخرى التي تحققت دون بذل أي جهد يذكر في الحصول عليها، وقد عرف الريع في علم الاقتصاد بأنه ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة من أشخاص نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص آخرين منافسين لهم في العمليات الاقتصادية.

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للريع في المعني العادي، فإن الأمر يختلف بالنسبة للريع في المعنى الاقتصادي، إذ أنه يأخذ في الحسبان فقط المدفوعات إلى أصحاب الأرض عن استخدام خدمات هذه الأرض، ومن هنا يجب استبعاد الفائدة عن رأس المال المستثمر في المباني بواسطة المالك قبل احتساب الريع الاقتصادي، والسبب في هذا التفكير هو ما جرى عليه العرف الانجليزي قديما من قيام المالك بإعداد المعدات الثابتة كالمباني والأسوار على نفقته الخاصة.

2- أنواع الريع

هناك مجموعة من الأنواع يمكن التمييز بينها كالتالي:

2-1- الريع المطلق أو ريع الأرض

وهو ثمن منفعة الأرض كعنصر إنتاج، حيث يجب دفع ثمن الأرض (الريع)، وذلك لأن الأرض نادرة.

2-2- الريع التفاضلي أو ريع الخصوبة

وهو الريع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية، ولما كانت الأسعار تتحدد وفق تكلفة الناتج على الأرض الحدية (الأقل خصوبة)، لذلك فإن أصحاب الأراضي ما قبل الحدية هم الذين يحصلون على هذا النوع من الريع.

2-3- شبه الريع

يعرف بأنه الفائض الذي استطاعت وسائل أخرى غير الأرض تحقيقه بعد خصم تكاليف الإدامة التي تبقي تلك الوسائل الإنتاجية صالحة للاستخدام في المدة نفسها، وأن شبه الريع هذا سيتحول في الأجل الطويل إلى عنصر من عناصر التكلفة.

2-4- الريع الاستهلاكي

أو كما يسميه ألفريد مارشال بقيمة الإشباع الفائض التي يحصل عليها المستهلك عند شرائه سلعة ما أو مجموعة من السلع، لهذا فهو مجرد ظاهرة نفسية خاصة.

3- نظرية ريكاردو في الريع

يعتبر ريكاردو أول باحث اقتصادي قام بتحليل طبيعة الريع، كما أنه فتح الباب لمناقشة هذا الموضوع الحيوي منذ أوائل القرن التاسع عشر، فقد لاحظ ريكاردو أن الحروب النابليونية وتزايد السكان أدت إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، مما ترتب عليه ارتفاع أثمانها، وترتب على ارتفاع هذه الأثمان ارتفاع الريع الذي يتقاضاه الملاك، وبدأت الأنظار كلها تتجه إلى ملاك الأراضي على أنهم يجنون أرباحا ضخمة على حساب الأضرار التي تحيط بالشعب، وكانت هذه النظرية الاستغلالية لأصحاب الأراضي من بين الأسباب التي أدت بآدم سميث، إلى أن يعلق على مسلك أصحاب الأراضي بأن الملاك يحبون ككل الناس أن يحصدوا ثمارا ما لم يزرعوا، غير أن آدم سميث وإن كان أطلق هذه الصفة على أصحاب الأرض، وبالرغم من أن هذا التعليق يجافي الصواب في استعمال اللغة، إذ أن الحصاد مجهود وعمل فهو لم يفسر لنا لماذا يتقاضى أصحاب الأرض هذا الريع، بينما قام ريكاردو بتقديم تفسير الريع بالنسبة للاقتصاد القومي كوحدة واحدة.

وقد بنى ريكاردو نظريته في الريع على الأسس التالية:

- أن الريع هو عائد استخدام قوى الأرض الأصلية التي لا تهلك.
- أن الريع المرتفع ليس علامة على كرم الطبيعة، بل هو على العكس دلالة على شح الطبيعة.
- ترتبط النظرية بقانون تناقص الغلة، وتتصل بنظريته في القيمة على أساس العمل وتفسيره بأن القيمة تتوقف على تكاليف الإنتاج بما في ذلك الربح.

وقد ذهب ريكاردو إلى أن السبب الوحيد الذي من أجله ينشأ الريع هو اختلاف الأرض من حيث الخصوبة والموقع، وهذا ما أطلق عليه ريكاردو بالريع التفاضلي.

ويفرق ريكاردو بين المزايا الطبيعية للأرض، والإصلاحات التي يدخلها أصحاب الأرض عليها، مثل المنشآت المقامة فوق هذه الأرض. حيث يحصل أصحاب الأرض على الريع نتيجة استفادة المستأجر من المزايا الطبيعية للأرض، أما الإصلاحات التي قام بها صاحب الأرض فيحصل مقابلها على دخل يمثل عائدا على رأس المال الذي أنفقة مقابل ذلك.

4- تحديد الريع

إن النظر إلى الريع باعتباره سعرا لمنفعة عنصر الأرض، يقودنا إلى أن هذا السعر يتحدد عند التقاء كل من الطلب على جهد الأرض وعرض ذلك الجهد في سوق معينة ووقت معين، وهذا السعر يكون واحدا بالنسبة لكل الأراضي ذات النوعية الواحدة في مكان واحد معين والتي لها إنتاجا

متشابها عند استغلالها، وطبق لهذا المفهوم فإن سوق الأرض هي سوق غير متجانسة تماما مثل سوق العمل وسوق رأس المال.

المطلب الثالث: الفائدة

1- مفهوم الفائدة

تعرف الفائدة بأنها: "المبلغ المستحق على مبلغ معين أقرض لفترة معينة عادة سنة، وسعر الفائدة هي النسبة المئوية لمقدار الفائدة منسوبا إلى المبلغ الأصلي كأساس".

كما يمكن تعريف الفائدة بأنها: "كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعدا لدفعها من أجل حصوله على سلعة أو مورد معين الآن بدلا من المستقبل، ولما كان الأفراد في العادة يحصلون على سلع في وقت مبكر بواسطة اقتراضهم من طرف ثالث (شخص أو مؤسسة إقراضية) بدلا من دفع مبلغ كبير للبائع في تاريخ معين مستقبلا".

والمميز الأساسي لرأس المال عن عنصري الأرض والعمل أنه من صنع الإنسان بالتعاون مع الطبيعة، ويستخدم تعبير رأس المال لوصف تلك الوسائل الإنتاجية التي يقوم الإنسان بصنعها بمحض إرادته لاستخدامها في الإنتاج في المستقبل، وأهم أنواع الأصول الرأسمالية الآلات والمصانع والسكك الحديدية وغيرها، فرأس المال إذن ينفرد بين جميع العوامل الإنتاجية من حيث أن الإنسان يتحكم تحكما كاملا في صنعه.

2- تحديد سعر الفائدة

ينظر إلى سعر الفائدة بأنه سعر الأرصدة القابلة للإقراض، فيتحدد سعر الفائدة بتقاطع العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض، حيث أن طلب المستهلكين على الأموال القابلة للإقراض يكون بسبب تفضيلهم الحصول على السلع في وقت مبكر، للأشخاص في المتوسط معدل إيجابي للتفضيل الزمني، ويعني هذا أن الأشخاص يقيمون السلع التي يحصلون عليها في الحال أو المستقبل القريب تقييما موضوعيا بقيمة مرتفعة جدا عن السلع التي يحصلون عليها في المستقبل البعيد، ويرتكز مفهوم التفضيل الزمني على أنه في ضوء حالة عدم التأكد التي تسود الحياة التي نعيشها، فإنه من المناسب أن نفضل الاستهلاك الحالي على استهلاك كميات أكبر غير مؤكدة في المستقبل، وبالطبع فإن المقدار الإضافي الذي يجب أن يدفعه الشخص في مقابل الحصول المبكر على السلع والخدمات -سعر الفائدة- سوف يؤثر على المقادير النسبية من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، ويطلب المستثمرون الأموال القابلة للإقراض كي تمكنهم من الاستثمار في السلع الرأسمالية وتمويل وسائل الإنتاج غير المباشرة، كما أن كمية الأموال المطلوبة ترتبط بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة، فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما زادت تكاليف الحصول المبكر على السلع والخدمات، وكنتيجة لهذه الزيادة في سعر السلع والخدمات الحالية بالنسبة لسعرها في المستقبل، فإن المستهلكين يخفضون

من استهلاكهم الحالي، كما لا يرغب البعض منهم في دفع فائدة مرتفعة ثمنا للحصول المبكر على السلع الاستهلاكية، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المشروعات الاستثمارية تكون أكثر كسبا عند سعر الفائدة الأقل، في حين تكون أقل ربحية عند معدلات الفائدة المرتفعة، ولهذا فإن كلا من المستهلكين والمستثمرين سوف يطلبون كمية أقل من الأموال عند أسعار الفائدة المرتفعة، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة المرتفعة تتسبب في نقص كمية الأموال المقترضة، إلا أنها تشجع المقترضين على إمداد السوق بكمية كبيرة من الأموال، لذلك فإن الأفراد ذوي المعد الإيجابي للتفضيل الزمني سوف يضحون بالاستهلاك الحالي من أجل عرض أموالهم في سوق الأموال القابلة للإقراض، وذلك إذا كان سعر الفائدة مناسبا بحيث يجذب الأفراد إلى عرض أموالهم للإقراض، ويعمل سعر الفائدة على التوفيق بين خطط المقرضين والمقترضين، وعند التوازن تتساوى كمية الأموال المطلوبة من قبل المقترضين مع كمية الأموال المعروضة من قبل المقرضين.

المطلب الرابع: الأرباح

1- تعريف الربح

الربح هو العائد الصافي أو دخل المنظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية أقل من إيراده الكلي، وقد اعتبر بعض الاقتصاديين الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر، وذلك فهو نوع من أنواع التكاليف المعتاد تقديرها مقدما.

كما يعتبر الربح هو العائد المتبقي بعد قيام المنشأة بدفع التكاليف الإنتاجية كافة، وما تبقى يشكل العائد الذي يحصل عليه المنظم بشكل ربح.

2- أنواع الربح

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي والربح المحاسبي، فالأخير هو الفرق بين الإيراد الكلي والإنفاق الكلي خلال مدة معينة، ويضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية كالأجور والمواد الأولية والاندثار، وهنا يكمن الفرق بين الربحين، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة، وإنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكها صاحب المشروع، كاستخدامه لخدمته الشخصية في إدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص، وهو ما يعني أن التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي هي أكبر من التكاليف من وجهة نظر المحاسب، لذا فإن الربح الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديون هو الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الاقتصادية (الظاهرة والضمنية)، وبهذا يكون الربح الاقتصادي أقل من الربح المحاسبي ما دامت التكاليف الاقتصادية أكثر من التكاليف المحاسبية.

المبحث الثالث: الادخار والاستثمار

نتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين، نتطرق في الأول إلى نشاط الادخار، بينما نتناول في الثاني نشاط الاستثمار.

المطلب الأول: الادخار

1- مفهوم الادخار

الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وهو فائض الدخل عن الاستهلاك، أي أنه الفرق بين الدخل وما ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات الاستهلاكية، لذلك يطلق بعضهم أيضا على الادخار لفظ الفائض، ويكمن الادخار في اقتطاع يستهدف تكوين احتياطي، علما أن هذا الاحتياطي يمكنه أن يفيد بالتناوب للاستثمار أو لاستهلاك آجل، فالادخار هو مقدار زيادة الدخل عن الإنفاق على الاستهلاك.

كما يمكن تعريف الادخار على أنه الفرق بين الدخل الجاري الممكن التصرف به والجزء المخصص للسلع الاستهلاكي، وقد يكون الإنفاق أكبر من الدخل نفسه وحينئذ نكون أمام ادخار سلبي أي ننفق من المدخرات السابقة أو الممتلكات، فالادخار هو الجزء الثاني من الدخل وهو معاكس للاستهلاك أي إذا ازداد الاستهلاك ينقص الادخار، وإذا زاد الادخار يزداد الاستثمار ثم يزداد استهلاك المستقبل.

2- الادخار بين الاستثمار والاكتناز

كان التقليديون يخلطون بين الادخار والاستثمار، لأنهم يرون أن الادخار هو قرار بعدم استهلاك قسط من الدخل واستعماله في استثمار أي في شراء رؤوس أموال، فكانوا يتصورون وضع المنظم الأوروبي التقليدي الذي يستغل رأس ماله بنفسه، ويمسك عن نفقات الاستهلاك قصد الزيادة من الاستثمارات، أما اليوم فقد استقلت عملية الادخار عن عملية الاستثمار، لأن الأشخاص الذين يقومون بالعملية الأولى يختلفون في الغالب عن الأشخاص الذين يقومون بالعملية الثانية، فالادخار هو تنازل عن استهلاك قسم من الدخل، وقد تتعلق عملية الادخار هذه بالأفراد والأسر أو بالمشروعات أو بالدولة، وتتوجه المدخرات بمعظمها في الاقتصاد الحديث إلى المؤسسات المصرفية والمالية في شكل ودائع أو بمقابل شراء أسهم، وتقوم هذه المؤسسات بتوجيه هذه المدخرات إلى قطاع الإنتاج لتستثمرها، وهناك قسط من الادخار يبقى جامدا خارج الدورة النقدية وهو الذي يتمثل في الاكتناز، ويشمل الأموال التي تبقى بيد أصحابها في شكل سيولة أو في شكل

بعض المواد التي يضمن عدم تغير قيمتها مثل الذهب والصوف، وليس لهذه الأموال أي دور اقتصادي نافع لأنها لا تدخل في مجال الاستثمار.

المطلب الثاني: الاستثمار

أ- مفهوم الاستثمار

الاستثمار هو المدخرات التي تنفق بغرض زيادة الدخل في المستقبل.

ب- أنواع الاستثمار

للاستثمار مجموعة من الأنواع أهمها:

1- الاستثمار الخاص والاستثمار العام

الاستثمار الخاص

هو الاستثمار الذي يقوم به الأشخاص بشكل فردي أو جماعي لحسابهم الخاص ويحكم سلوكهم دافعا الربح والمنفعة.

الاستثمار العام

هو مجمل ما تنفقه الدولة (القطاع العام) على تكوين رأسمال حقيقي جديد.

2- الاستثمار وفقا للمدة الزمنية

وهو أمر اعتباري يختلف بين قطاع وآخر فهناك:

تؤتي أكلها في بضعة أشهر كناتج الموسم الزراعي الواحد أو تركيب آلة منتجة من بضع قطع سبق أن تم تصنيعها أو استيراد جهاز يوضع مباشره في التشغيل الإنتاجي .

استثمارات قصيرة الأمد

يراوح زمنها بين عام واحد وثلاثة أعوام (ويصل أحيانا إلى خمسه أعوام) كإشادة بناء أو استصلاح أرض أو تأسيس مصنع أو إقامة مرفق.

استثمارات طويلة الأمد

يتراوح زمنها بين خمس وعشر سنوات وأحيانا أكثر كمشروعات التشجير وإنتاج الأخشاب أو إقامة السدود المائية الضخمة أو برامج استحداث تقنيات جديدة بما في ذلك من أعمال البحث العلمي والتصميم ثم التطبيق العملي إنتاجيا.

3- الاستثمارات المباشرة والاستثمارات غير المباشرة

الاستثمارات المباشرة

هي التي يجريها صاحب المال بنفسه لإقامة المشاريع المختلفة.

الاستثمارات غير المباشرة

يلجأ إليها المستثمر عندما تكون مدخراته قليلة أو درايته محدودة أو أحواله مانعة فيقوم بشراء أسهم في مشروعات استثماريه جديدة أو بالاشتراك في برامج استثمارية جديدة حيث يكون للمشروع أو للبرنامج إدارة متخصصة ترعى حسن تنفيذه وتشغيله وتقوم بتوزيع أرباحه السنوية على المساهمين.

الاستثمارات المالية

وهي عملية الاتجار بالأوراق النقدية والمالية (بيع وشراء الأسهم والسندات).

حيث توجد أسواق للأسهم وللأوراق المالية كما توجد أعداد كبيرة من الشركات التي تقوم بطرح أسهمها في تلك الأسواق.

ولم يبق باستطاعة المدخر العادي أن يعرف السبيل الأفضل للاستثمار أو أنواع الأسهم التي تلاءم حالته وتفي بغرضه، إذ أن متابعة دقائق تقلبات أسواق المال وتطورات أوضاع الشركات المختلفة والكثيرة بات يحتاج إلى أجهزه متخصصة ذات دراية عاليه لتتمكن من الإحاطة بالتفاصيل ومواكبة سرعة حركة المتغيرات، لذلك ظهرت مؤسسات مالية ومصرفية متخصصة تؤدي للمستثمر العادي الخدمات التي يحتاج إليها والتي يكون غير قادر على القيام بها بنفسه.

وبات بعض هذه المؤسسات يطرح أسهمه الخاصة للبيع فيقدم المستثمر على شرائها فتقوم المؤسسة بدورها باستثمار الأموال المتاحة بشراء أسهم أخرى لشركات مختارة ومتنوعة من أوراق الأسهم والأوراق المالية.

وإضافة إلى كل هذه الأنواع من الاستثمار فإنه يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات وفقا للدوافع الخاصة للمستثمرين , فحين يندفع بعضهم للاستثمار من أجل زيادة دخولهم العادية والدورية بهامش إضافي يتأتى من ربح الاستثمار، يقوم آخرون باستثمار مدخراتهم متوخين الأمان في وجه الطوارئ أو متطلبات الشيخوخة أو لاستباق آثار التضخم ومنع تلاشي قيم مدخراتهم مع الزمن، ثم هناك من يستثمر عن طريق الاشتراك في المشروعات السكنية وثمة من لا يستثمر إلا بالوسائل التي تضمن له جاهزية ماله سائلا عند أول طلب.

وأخيرا يمكن التفريق بين أنواع الاستثمارات تبعا لموارد رأسمالها , فهناك استثمارات داخلية تتولد من مدخرات تنشأ داخل البلد المعني وهنالك استثمارات خارجية تنشأ نتيجة لتحويل رؤوس

أموال من بلد أجنبي أو من جهة خارجية إلى البلد المعني لتستثمر فيه فتنعكس نتائجها على دخله القومي، والاستثمار الخارجي يمكن أن يتم إما بوساطة الحكومات فيكون رسميا وإما بوساطة أفراد أو شركات فيكون خاصا.

الفصل الخامس
الضرائب والرسوم

تمهيد

تعتبر الضريبة من أقدم وأهم المصادر المالية للدولة، نظرا لضخامة الأموال التي توفرها للخزينة العامة للدولة، وقد تزايدت أهميتها بتزايد حصتها في هيكل الإيرادات العامة، وكذا الدور الكبير الذي تلعبه في مجال تحقيق أهداف الدولة السياسية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية.

المبحث الأول: الضرائب

نتطرق في هذا المبحث إلى أربعة مطالب، يتناول المطلب الأول ماهية الضرائب، في حين يتناول المطلب الثاني أهداف الضريبة والأساس القانوني لها، أما المطلب الثالث فيتناول التنظيم الفني للضرائب، ويتناول المطلب الرابع الآثار الاقتصادية للضرائب.

المطلب الأول: ماهية الضرائب

1- نشأة الضريبة

لقد كان بعيش أفراد المجتمع قديما في شكل قبائل، وكان يتم ذلك دون أن يستلزم نفقات عامة، لكن سرعان ما ظهرت الحاجة المشتركة بين الأفراد في القبيلة الواحدة والقبائل الأخرى كالحاجة إلى الأمن والدفاع والغذاء وبالتالي استلزم على الرغم رئيس القبيلة الاستعانة بالطلبات والأموال

والتجمعات، وكان العمل التطوعي الفردي أو الجماعي، إن تعدد حاجات الفرد وتنوعها أدى إلى ظهور ما يسمى بالحاجة العامة التي لا يمكن لأي فرد تحمل نفقاتها لوحده، مما استلزم وجود مجلس القبيلة، يقوم بتنظيم الحياة داخل القبيلة وزيادة مهام مجلس القبيلة ظهر مفهوم الدولة كمنظم للحياة الاجتماعية وأصبح من الضروري للدولة تأمين الموارد اللازمة للمحافظة على الأمن والدفاع عن ممتلكات الأفراد مما أدى بها إلى فرض تكاليف إلزاما ته على الأفراد نظير ممارسة بعض المهن أو عبور بعض الجسور، ولقد عرف المسلمين أو نوع من الضريبة التي فرضت عليها والتي نظم أسسها الخليفة عمر بن الخطاب ومن أول البلدان المطبقة لها سوريا، ومصر، وفي ذلك العهد كانت توجد عدة أنواع من الضرائب أهمها الزكاة، الخراج، الجزية.

2- تعريف الضريبة

وتعرف الضريبة بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة وجنيه من المكلفين بصورة جبرية ونهائية، ودون مقابل وذلك من أجل القيام بتغطية النفقات العمومية. وقد كان التعريف الكلاسيكي للضريبة يكتفي بعبارة " في سبيل تغطية النفقات العمومية"، ولكن المفهوم التدخلي للدولة ولجوءها إلى فرض بعض الضرائب في سبيل غايات اقتصادية واجتماعية جعل من الضروري إضافة العبارة الأخيرة على تعريف الضريبة.

المطلب الثاني: أهداف الضريبة والأساس القانوني لها

1- أهداف الضريبة

كانت الضريبة في أول الأمر لا تهدف إلا للحصول على موارد مالية تغطي نفقات الدولة العامة، ومن ثم فقد كانت محايدة لا يقصد بها أحداث أية أثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، ولكن نظرا لما تحدثه الضرائب من تغيير في المراكز المالية للمكلفين فقد نبهت الدول إلى تحققه الضريبة من أثار اقتصادية واجتماعية غير مقصودة فبعد انتشار الأفكار العالمية الحديثة تبدل الدول الأفكار التقليدية عن حياة الضريبة واتخذت الضريبة كوسيلة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية معينة، ومن ناحية استخدام الضريبة كأداة لتشجيع النسل في البلاد التي نرى من صالحها زيادة عدد السكان فيها ومن ذلك ما تلجأ إليه الدول من تضمين قوانينها الضريبة العائلية المطبقة في التشريع الضريبي الجزائري وكذلك التخفيضات الضريبية في فرنسا، وقد لجأت ألمانيا في ظل النازية إلى المغالاة في التخفيضات الضريبة العائلية حتى يزداد عدد سكانها إلا أنه بعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية بهزيمتها عدل مجلس رقابة الحلفاء سنة **1946** النظام الضريبي الألماني وأغفلت في هذه التعديلات عمدا التخفيضات العائلية لمكافحة ازدياد النسل، وكذلك فقد استخدمت إيطاليا في ظل الفاشية التخفيضات الضريبية للأعباء العائلية فيها بالسخاء ثم تغيرت هذه السياسة بعد فشلها فألغت بمقتضى قانون **08** مارس **1954** جميع الإعفاءات التي هدفت لتشجيع

النسل في ضريبة الدخل لمواجهة الأعباء العائلية، وقد أخذ ملئ وسيلة التخفيضات الضريبية لتشجيع النسل أنه من الجائز ألا يشعر المكلف بمقدار الإعفاء الذي يتمتع به بدرجة كافية تحفزه على تحقيق هذا الهدف ولذلك تلجأ بعض الدول التي تسعى لتحقيق هذا الهدف إلى تقديم إعانات مالية بدلا من الإعفاءات الضريبة.

2- الأساس القانوني للضريبة

تعرضت أغلب دساتير الدول في عصرنا الراهن إلى الضريبة، مؤكدة على أن فرض الضريبة يدخل في السيادة السياسية للدولة، وأن فرض أو تبديل أو إلغاء أي ضريبة يجب أن يتم من قبل السلطة التشريعية أو من يقوم مقامها، كما أن الأساس القانوني للضريبة كان مثار جدل بين نظريات كثيرة انتشرت في القرن التاسع عشر، منها من قال إن فرض الضريبة يستند إلى العلاقة التعاقدية بين الدولة ومنهم من اعتبر فرض الضريبة واجبا وطنيا (نظرية التضامن).

وفي هذا الصدد سندرس هذه النظريات كالتالي:

أ- النظرية التعاقدية للضريبة

اعتبر أصحاب هذه النظرية، الضريبة علاقة تعاقد بين الدولة والفرد وفسروا ذلك على النحو التالي: "الفرد يدفع الضريبة لأن يحصل على شيء بالمقابل فيكون أساس فرض الضريبة عقدا ضمنيا بين الفرد والدولة، يتم الاتفاق على أحكامه بين الدولة والأفراد بواسطة ممثلي الشعب، أو السلطة التشريعية"، ولكن ليس هذا هو التفسير الوحيد للعقد، بعضهم اعتبروا الضريبة "عقد بيع" يباع من الدولة بجزء من ماله الخدمات المقدمة له من الدولة، ومنهم اعتبر الضريبة "عقد إيجار" فالدولة تقدم خدمات وتعد المرافق للأفراد، والأفراد تدفع لها الضريبة مقابل هذه الخدمات وآخرون نظروا إلى الضريبة على أنها "عقد تأمين" دافع الضريبة" عندما يدفعها، يؤمن بقسط من ماله على باقيه، وهناك من قال على أن الضريبة "عقد مقايضة" بين مال المكلف والمنفعة التي يحصل عليها من الدولة وآخرون قالوا: "الضريبة عقد شراكة" معتبرين الدولة شركة تقدم خدماتها العامة للأفراد وتتقاضى مقابل ذلك حصتها من أرباح هذه الشركة.

والواقع أن النظرية التعاقدية للضريبة، ما هي إلا نتاج النظرية الفردية في تفسير الدولة، تلك النظرية التي نادى بها كل من مونتيسكور وأدم سميت، وأن التطورات التي حدثت في كل العالم مع بداية القرن العشرين، جعل من النظرية التعاقدية للضريبة تقدم تفسيرا يناسب فترة معينة قد انقضت وحاليا تفرض الضريبة بلا مقابل فالمكلف الذي يدفع الضريبة لا يحصل على نفع خاص به بل يدفع الضريبة لكونه عضوا في الجماعة السياسية، ولما كانت الدولة ضرورة اجتماعية وسياسية، ويجب أن تقوم بتحقيق غايات مادية ومعنوية للأفراد وهذه الغايات تتطلب الاتفاق، كان للدولة الحق في أن تطالب رعاياها والقاطنين فيها بالمساهمة في عبء الاتفاق العام.

ب- نظرية التضامن الاجتماعي

اعتبر أصحاب هذه النظرية، الضريبة عبارة عن تضامن بين الجماعة الاجتماعية الخاضعة لسلطة سياسية واحدة، وهم لذلك يستمدون فكرتهم من التطور التاريخي للضريبة، حيث كانت الضريبة عبارة عن تضامن شخصي بين الجماعات السياسية كالعشيرة والقبيلة، ثم أصبحت هبة مالية يدفعها الأفراد إلى الحاكم لمساعدته على تنفيذ بعض المشروعات كالحروب، ومن ثم من أجل تغطية بعض النفقات العامة، لتصبح الضريبة مشاركة أو مساعدة وأخيرا أصبحت الضريبة فريضة يدفعها الأفراد كواجب اجتماعي تضامني وبذلك الضريبة هي إحدى الطرائق لتوزيع الأعباء العامة التي يتطلبها التضامن الاجتماعي بين الأفراد.

وهكذا فنظرية التضامن الاجتماعي هي أكثر مطابقة للواقع لأن الضريبة لا تقوم على أساس عقد بين الدولة والفرد بل تقوم على أساس ما للدولة من سلطة مبعثها التضامن الاجتماعي والرغبة في الحياة المشتركة.

والدولة في الأساس ضرورة اجتماعية تهدف إلى تحقيق غاية مادية ومعنوية وهذه الغايات تتطلب إيرادات مالية لتحقيقها، لذلك كان لابد للدولة أن تلجأ إلى الأشخاص التابعين لها سياسيا أو ألئك القاطنين فوق أرضها أو المستفيدين من الحماية التي تؤمنها الدولة لهم بالنتيجة الضريبية هي إحدى وسائل التضامن الجماعي المنظم للنهوض بأعباء النفقات العامة.

المطلب الثالث: التنظيم الفني للضرائب

1- القواعد الأساسية للضريبة

للضريبة مجموعة من القواعد الأساسية أهمها:

قاعدة العدالة (المساواة): ومعناه أن يساهم ويشارك جميع أفراد المجتمع في أداء الضريبة تستند القاعدة في الفكر المالي التقليدي على تحمل الممول عبء الضريبة تبعا لمقدرته النسبية، أما الفكر المالي الحديث فيقيمها على أساس المقدرة التكلفية الضريبة التصاعدية.

قاعدة اليقين: يقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة واضحة المعالم من مختلف الجوانب القيمة، الوعاء، ميعاد الدفع ، الجهة الإدارية المختصة بالتحصيل، وطرق الطعن الإداري و القضائي ... إلخ، يؤدي احترام هذه القاعدة وضوح التزامات الممول تجاه الخزينة العامة من جهة وقيام الجهة الإدارية المختصة بالتقيد بالقانون وعدم التعسف في استعمال السلطة.

قاعدة الملائمة في الدفع: تهدف هذه القاعدة إلى إقامة جبائي يستند إلى إقامة علاقة تنافر بين الدولة ودافع الضريبة، وذلك من خلال تحديد ميعاد الدفع بما يتلاءم ويتناسب مع القدرة المالية للمكلف كأن يكون مباشرة بعد جني المحصول أو عند المصدر بالنسبة للضريبة على الدخل، أو اعتماد نظام التقسيط في الدفع ... الخ.

قاعدة الاقتصاد: يراد بهذه القاعدة أن ما صرف من نفقات وتكاليف من أجل تحصيل الضريبة يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن، وهكذا فإن إقامة أجهزة إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين الجباة مخالف لقاعدة الاقتصاد ، إذ لا خير في ضريبة تكلف جزءا كبير من حصيلتها.

2- الوعاء الضريبي

يقصد بالوعاء الضريبي المادة الخاضعة للضريبة، ويتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق التحديد الكيفي لوعاء الضريبة، التحديد الكمي لوعاء الضريبة كالتالي:

التحديد الكيفي لوعاء الضريبة: عند تحديد وعاء الضريبة يتم أخذ بعين الاعتبار الظروف الشخصية للفرد والتي تتمثل في:

- مركزه العائلي والاجتماعي: فيستبعد من الضريبة الجزء من الدخل المتعلق بإشباع الحاجات الضرورية للفرد وعائلته.
- مصدر الدخل: تفرض الضريبة ويختلف حسب مصدر الدخل إذا كان عملا أو رأسمال.
- المركز المالي: تميز الضريبة في المعاملة بين المركز المالي لكل مكلف بها من حيث حجم دخله.

التحديد الكمي لوعاء الضريبة: تستخدم عدة طرق لتقدير قيمة المادة الخاضعة للضريبة:

- طريقة المظاهر الخارجية: تعتمد إدارة الضرائب عند تحديد وعاء الضريبة على بعض المظاهر الخارجية التي تتعلق بالمكلف بها كأن تقدر دخله على أساس القيمة الإيجارية لمنزله.
- طريقة التقدير المباشرة يتم تحديد وعاء الضريبة على أساس تحديد دخل المكلف بالضريبة تحديد جزافيا استناد إلى بعض المؤشرات مثل رقم الأعمال الذي يعد دليلا على ربح التاجر وعدد عمل ساعات الطبيب يعد دليل على دخله.
- طريقة التقدير المباشرة: يتم تحديد وعاء المادة الخاضعة للضريبة بصورتين: إما بالتصريح أو عن طريق التقدير المباشر بواسطة الإدارة بالنسبة للتصريح يتم من طرف المكلف بالضريبة، وتحتفظ الإدارة بحقها في رقابة هذا التصريح و تعديله في حالة وجود غش أو خطأ وقد يصدر التصريح الذي يقدم للغدارة عن شخص آخر غير المكلف بالضريبة شريطة أن تكون هناك رابطة قانونية بينهما كعلاقة دائن ومدين.
- التقدير بواسطة إدارة الضرائب: يخول القانون للإدارة تقدير وعاء المال أو المادة الخاضعة للضريبة بصفة مباشرة وتسمى هذه الطريقة بالتفتيش الإداري مثل مناقشة المكلف بالضريبة أو فحص دفاتره وسجلاته المحاسبية وقد أعطى القانون للمكلف بالضريبة حق الطعن في صحة تقدير الإدارة وفقا لقواعد وإجراءات محددة.

3- أنواع الضرائب

للضريبة مجموعة من الأنواع هي:

الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال

- الضريبة على الأشخاص تفرض على الأفراد اعتبارا لوجودهم في الدولة تحت حمايتها، وقد عرفت قديما بضريبة الرؤوس في جل الدول القديمة (فرنسا، روسيا القيصرية ... إلخ). ويذهب البعض إلى الإشارة هنا إلى الجزية التي عرفت في الدول الإسلامية والمفروضة على أهل الذمة، وإن كانت أسسها ومبرراتها مغايرة لنظام الضريبة.

- تفرض الضريبة على الأموال أي على الأشياء والممتلكات التي يحوزها الأشخاص سواء كانت أموالا عقارية أو منقولة.

الضريبة الواحدة والضريبة المتعددة

- الضريبة الواحدة: وبمقتضاها لا تفرض إلا ضريبة واحدة على الأشخاص وهي تتسم بالبساطة والعدالة وسهولة أدائها واقتضائها.

- الضريبة المتعددة: ومؤداها أن تفرض عدة ضرائب على الشخص ، تتنوع بتنوع موارده وممتلكاته ونشاطه، وهي محل انتقادات من عدة أوجه.

الضرائب المباشرة وغير المباشرة

الضرائب المباشرة:

الضرائب المباشرة هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه، والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف.

المزايا:

- ثابتة ومستقرة ومنتظمة نسبيا.
- واضحة المعالم.
- تحقق قاعدة الملائمة
- تحقيق العدالة.

العيوب:

- أقل مرونة من الضرائب غير المباشرة، حيث لا تتأثر بالانتعاش الاقتصادي أو الركود الاقتصادي.
- لا تتصف بصفة العمومية مما يترتب عنه انخفاض حصيلتها بالانتعاش الاقتصادي أو الركود الاقتصادي.
- نظرا لأن الممول يدفعها عادة سنويا فهي قد تكون مرهقة له مما يفتح المجال للتهرب الضريبي.

الضرائب غير المباشرة:

وترتبط هذه الضرائب باستخدام الأموال أو إنفاقها وتعتبر الضرائب غير المباشرة من أقدم الأشكال الضريبية المستخدمة في معظم دول العالم وبالرغم من أن الأهمية النسبية لهذه الضرائب في الدول المتقدمة تناقصت وذلك بسبب ازدياد الإيرادات من الضرائب المباشرة إلا أنها تعتبر من المصادر الرئيسية لإيرادات الدول المتقدمة ويرجع السبب الرئيسي في اعتماد الدول النامية.

المزايا:

- سهولة دفعها من طرف الشخص لأنها تحتفي في سعر السلعة.
- على خلاف الضريبة المباشرة، فإن الضريبة غير المباشرة تتسم بالمرونة، فميزتها أن حصيلتها في وقت الانتعاش الاقتصادي.

العيوب:

- ضآلة وقلة حصيلتها في وقت الركود الاقتصادي.
- مكلفة من حيث مراقبتها وتحصيلها، خاصة بالنسبة للضريبة على الإنتاج.
- عدم التناسب مع المقدرة التكليفية للممول، فهي عادة ما تفرض على السلع الضرورية ولهذا تكون أكثر ثقلا على الطبقة الفقيرة.

الضريبة على رأس المال والضريبة على الدخل والضريبة على الإنفاق

سيستند هذا التقسيم على مدى استمرارية وعاء الضريبة.

الضريبة على رأس المال:

يقصد بالرأسمال من الناحية القانونية ما يملكه الشخص من أموال وقيم في زمن ما، بغض النظر عن طبيعتها: عقارات، منقولات، أدوات إنتاج، أسهم سندات، ...إلخ، ولتحديد رأس المال من الناحية الضريبة يجب حصر وجرد وتقويم أصول وخصوم المكلف بالضريبة، وعليه فإن رأس المال المكلف هو عبارة عن الزيادة في قيمة الأصول على قيمة الخصوم

الضريبة على الدخل:

يقصد بالدخل بمعناه الواسع كل زيادة في القيمة الإيجابية للممول، أي كل زيادة في ذمته المالية، ومن ثم فهو عبارة عما يحصل عليه الشخص من مصدر معين قد يكون ملكية وسيلة إنتاج (مصنع) أو يكون عمله ومهمته أو هما معا، آخذ بذلك العديد من الصور و الأشكال: أجور، فوائد، أرباح، ... إلخ.، كما يقصد به في معناه الضيق كل ما يحصل عليه الفرد من نقود أو خدمات بصورة منتظمة ومستمرة، طبقا لنظرية المنبع يمكن تقسيم الدخل إلى:

- دخل إجمالي: يتمثل فيما يحصل عليه الممول من إيرادات دون خصم لتكاليفها.
- دخل صاف: الذي يتحدد بعد خصم التكاليف اللازمة للحصول على ذلك الدخل، وهو أكثر دلالة على المقدرة التكليفية للممول، وأكثر عدالة.

الضريبة على الاتفاق: وتتمثل أساسا في الضرائب غير المباشرة، وهي تفرض على مختلف مظاهر استعمال الدخل، وتأخذ في الواقع الصور الرئيسية التالية:

- الضريبة على التداول: وتتعلق بالتصرفات القانونية التي يقوم بها الأفراد والتي من شأنها تداول وانتقال الملكية: كضرائب الطابع والتسجيل.

- الضريبة على الإنفاق أو الاستهلال: وهي منن أهم الضرائب غير المباشرة، حيث تفرض على الدخل عند إنفاقها في شراء السلع والخدمات أو (الضريبة على الإنتاج أو القيمة المضافة أو رقم الأعمال).

- الضرائب (الرسوم) الجمركية (التعريفة الجمركية): حيث تفرض لدى اجتياز لحدود الدولة سواء استرداد أو تصديرا وعادة ما تستعمل لحماية الإنتاج الوطني.

4- تصفية الضرائب

تصفية الضرائب: المقصود بها هو حساب قيمتها المستحقة للخزانة العامة وذلك تحديد وتقدير وعاء الضريبة حسب الطرق التي تم ذكرها سابقا فبعد تحديد الوعاء الضريبي يتم حساب قيمة الضريبة الواجبة الدفع للدوائر المالية وهذا الحساب غالبا ما يتم من قبل الدوائر المالية، وخاصة فيما يتعلق بالضرائب المجباة بموجب مثل الضريبة على الرواتب والأجور وأحيانا يتم حساب الضريبة المستحقة على المكلف من قبل تقسمه ، ويتم دفع الضريبة على أقساط بعد التدقيق من قبل الدوائر المالية.

تحصيل الضريبة: يدخل العائد الضريبي إلى خزانة الدولة وفقا للأصول والقواعد المقررة قانونيا حيث يترك للدوائر المالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع إيرادات الضرائب، فالتشريع الضريبي يحي دعاة بالإضافة إلى طرح الضريبة ومعدلها المدة التي يجب أن تدفع خلالها الضريبة والمؤيدات والامتيازات التي تتمتع بها الدولة تأمينيا لجباية الأموال العامة.

وهناك أكثر من شكل لجباية الضرائب منها:

- **التحصيل المنظم**: وبه يتم العمل بموجب جداول مهيأة من قبل الإدارة المالية، التي تقوم بإعداد جداول تحقق، وهي عبارة عن قائمة تبين أسماء المكلفين، ومكان ومبلغ الضريبة ونوعها والمستندات التي تقرر بموجبه الضريبة.

- **التحصيل الطوعي**: يتم التحصيل الضريبي وفق هذه الطريقة دون الحاجة إلى صدور جداول تحقق فالمكلف يقوم بنفسه بتوريد الضرائب المستحقة عليه للدوائر المالية مثل الضريبة على القيمة المضافة بفرنسا حيث يتم توريد الضريبة للخزانة كل ثلاثة أشهر وكذلك الضريبة على المبيعات في الأردن.

- **التحصيل بالعودة إلى المنع**: وبها يقوم الغير بدفع الضريبة إلى الإدارة المالية نيابة عن المكلف، وأكثر الضرائب حجزا في المنبع هي ضريبة الرواتب والأجور حيث يقوم صاحب العمل سواء كان شخصا بتوريد الضريبة إلى الدوائر المالية القوانين والقواعد الناظمة لذلك.
- **الجباية بطريقة لصق الطابع**: حيث تستوفي في الضريبة عن طريق استعمال ورقة مدفوعة من فئات أو إلصاق طوابع خاصة منفصلة.

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية للضريبة

1- أثر الضريبة على الاستهلاك والادخار:

إن فرض الضرائب يؤدي بشكل عام إلى تخفيض الاستهلاك، وخاصة استهلاك أصحاب الدخول المحدودة، لأن اقتطاع جزء من دخولهم على شكل ضرائب يحد من قوتهم الشرائية لأن الدخل المعد للإنفاق سوف ينخفض، نلاحظ جليا في الدول النامية، حيث تدني الدخول واقتطاع جزء كبير من الدخل للإنفاق الاستهلاكي، إذ تصل هذه النسبة في بعض الدول إلى 90% كما أن استهلاك الأعباء يتأثر من الضرائب بنسبة ضئيلة، إلى جانب أثر الضرائب الاستهلاك يوجد أثر على الادخار، ولكن المتضرر من ذلك هم الأغنياء لأن بإمكانهم أن يقتطعوا جزء من دخلهم على شكل ادخار، فزيادة الضرائب يؤدي إلى تخفيض ادخارهم أما الفقراء تأثرهم يكون قليل جدا، لأن ادخارهم منخفض جدا.

2- أثر الضريبة على الإنتاج

يؤثر في الإنتاج بالنقصان، كذلك يتأثر نتيجة الضرائب في عرض الطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، فعرض رؤوس الأموال الإنتاجية يتوقف على ادخارهم الاستثمار، كما رأينا من قبل فإن الضرائب تؤدي إلى الادخار وقلة رؤوس الأموال الإنتاجية، فإنه يتأثر بمقدار الربح المحقق، فإذا كان فرض الضريبة يؤدي إلى تقليل الربح فبطبيعة الحال يقل الطلب عليها أما ازدياد الربح فإن الطلب يزيد عليها وكذلك فإن فرض الضريبة قد يؤدي إلى انتقال عناصر الإنتاج الأخرى قليلة العبء الضريبي، مما يؤثر على النشاط الاقتصادي.

3- أثر الضريبة على الأسعار

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزء من دخول الأفراد إن يقل الطلب على السلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء، الأفراد وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية، وتكوين احتياطي معني، فإن تيار الإنفاق يؤدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش حيث تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من

الدخول الأفراد، رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى حدوث حالة من الانتعاش وزيادة في الطلب الكلي الفعال.

4- أثر الضريبة على إعادة توزيع الدخل

وقد ينتج على الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، صالح للطبقات غير الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير مباشرة، باعتبارها أشد عبئا على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار كما أوضحنا من قبل.

ومما هو جدير بالذكر أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبة تؤثر على نمط التوزيع، فإذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في شكل نفقات تحويلية أو ناقلة، بمعنى تحويل الدخول من طبقات اجتماعية معينة إلى طبقات أخرى دون أية زيادة في الدخل، بحيث تستفيد منها الفئات الفقيرة، فإن هذا يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدخول.

المبحث الثاني: الرسوم

نتناول في هذا المبحث مطلبين، يتناول المطلب الأول ماهية الرسم، في حين يتناول المطلب الثاني استفاء الرسم وأهدافه.

المطلب الأول: ماهية الرسم

يحمل مصطلح الرسم ثلاث معاني مختلفة:

- الرسم على بعض الأعمال والبضائع كالرسوم الجمركية والرسوم الإنتاجية والرسوم المحلية.
- الرسم التقليدي والذي يفرض على شكل مقطوع مقابل ما يقدمه مرفق عام ويطلق على هذه الرسوم مصطلح أجر لخدمة مقابلة كبعض الرسوم الإدارية.
- الرسوم التي تسمى بالرسوم الشبه ضريبة وهي الرسوم التي تفرض مقابل تقديم خدمة أو منفعة خاصة للأفراد.

نستنتج من ذلك أن للرسم عدة معاني: الأول هو المعنى المرادف للضريبة و الثاني يحمل صفة التقليدية و الثالث هو المعنى الواسع و الحديث و الذي يكون مقابل خدمة معينة.

1- تعريف الرسم

هو مبلغ مالي إلزامي يدفعه المستفيدون من الدولة أو الولاية أو البلدية مقابل خدمة معينة ذات نفع عام وخاص.

2- خصائص الرسم

للرسم مجموعة من الخصائص أهمها:

الصفة النقدية: مقابل الحصول على الخدمة يجب على طالبها أن يدفع سلفا من النقود إما أن يكون نسبة مئوية معينة أو مبلغا مقطوعا وثابتا.

الصفة الإجبارية: أي أن على طالب الخدمة أن يدفع بمبلغ المستحق عليه مقابل حصوله على هذه الخدمة وأن عنصر الإجبار في الرسم إما يكون:

- ذو صفة قانونية وهو الإجبار القانوني أي التزام الفرد بمقتضى القانون مضطرا لطلب الخدمة و الحصول عليها وأداء الرسم المقرر عنها، ولا حرية له في عدم دفع الرسم بل يكون الإجبار القانوني إلى أقصى مداه عندما يكون الفرد مخاطبا بقاعدة قانونية آمرة تلزمه بالحصول على الخدمة الخاصة به من جانب بعض الهيئات العامة، وغالبا ما تم تثبيت هذا النوع من الرسوم بقانون و موافقة السلطة القانونية كرسم التعليم الإجباري ورسوم استخراج هوية الأحوال المدنية و تبليط الشوارع و التطعيم الإجباري.... الخ

- فيه إجبار معنوي والذي يلتزم فيه الفرد بدفع الرسم فقط في حالة ما أراد و قرر الانتفاع بالخدمة والذي يلتزم فيه الفرد بمقتضى القانون بطلب الخدمة وإنما مخير وبمحض إرادته في طلب الخدمة ولكن متى قرر الخدمة والانتفاع بما التزم وطبقا للقانون بأداء الرسم المقرر عنها ومثال ذلك ما يقدمه من خدمات كاتب العدل في إضفاء رسمية على عقد البيع أو سند الدين ليتحول من سند عادي إلى سند رسمي تسجيل الملكية العقارية في دوائر التسجيل العقاري ...الخ

وفي هذا المجال يرى بعض الكتاب أنهم في حالة الإجبار المعنوي، فإن الفرد لا يتمتع بحريته في طلب الرسم للحصول على خدمة وخير مثال على ذلك رسوم التسجيل العقاري، فإذا لم يدفع الشخص الرسم عنها تعرض لمشاكل قد تنتهي بضياع حقه إذا لم يسجل العقار باسمه.

وعلى ذلك فإن عنصر الإجبار متوفر في كافة الخدمات لكن درجة هذا الإجبار تختلف من خدمة لأخرى.

تدفع بمقابل: يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئاتها العامة و قد تكون هذه الخدمة تتولاها إحدى المرافق العمومية لصالح الأشخاص كالفصل في المنازعات القضائية مثلا.

طابع المنفعة: يشكل طابع المنفعة في الرسم أهمية خاصة نظرا لكونه يتميز عن أهم مصادر الإيرادات العامة و هي الضرائب، فالذي يطلب الخدمة يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر

المقابل في الرسم: ويتمثل ذلك بأن يدفع الفرد الرسم مقابل ما يحصل عليه من خدمة لا تقدمها إحدى الهيئات العامة، فالنفع الخاص مقابل حصوله على خدمات مرفق القضاء فيتحقق نفع خاص لطالب الخدمة والمتمثل باستقرار الحقوق له عن طريق القضاء وذلك بتحقيق النفع العام في توفير العام في توفير العدالة لأفراد المجتمع و يقال ذات الشيء عندما يدفع الفرد رسوم التسجيل العقاري للحفاظ على حقوقه بينما يتحقق النفع العام في ضمان و استقرار الملكية في المجتمع.

3- أوجه التشابه والاختلاف بين الرسوم و الضريبة

أوجه التشابه

- كلاهما عبارة عن اقتطاع نقدي يدفع بصفة نهائية من طرف الأفراد أو الشركات لتمويل ميزانية الدولة
- كلاهما مفروضان من طرف السلطات بموجب قانون محدد لذلك.
- كلاهما يحددان دون مشورة من يدفعهما فلا المستفيد ولا المكلف يناقش في مقدار أو طريقة أدائها.

أوجه الاختلاف

- لا يوجد مقابل للضريبة في حين يوجد مقابل للرسم و ذلك بالاستفادة من خدمة معينة.
- الضريبة إجبارية لها مقدار ووقت محدد يجب التقيد بها بينما الرسم فهو اختياري يكون رغبة في الحصول على خدمة.
- الضريبة سنوية بينما الرسم آنيا بمجرد الاستفادة بالخدمة.

المطلب الثاني: استفاء الرسم أهدافه

1- أهداف الرسوم

للرسم مجموعة من الأهداف نذكر منها:

الهدف المالي: حيث يتمثل الهدف المالي في تغطية النفقات العامة، وفقا للفكر التقليدي و ذلك أن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لم تكن أهداف مقصودة بحد ذاتها حيث هناك جدلية، حيث يرى البعض بضرورة التخفيف منه و البعض الآخر بضرورة الاقتصاد في نفقات الجباية

الأهداف الاقتصادية:

- تنشيط وتوجيه الفعاليات الاقتصادية بما يتماشى مع المعطيات الاقتصادية، وذلك بتشجيع الصناعات أو الخدمات أو سلع معينة.
- معالجة التضخم أو الركود في الاقتصاد.
- تنظيم الناتج للوصول به مستوى أعلى مع محاولة الحفاظ على التوازن الاقتصادي بالتأثير على القوة الشرائية للدخل الفردي.

الأهداف السياسية: حيث أن أهدافه لا تقتصر فقط على توفير الموارد اللازمة لخزينة الدولة أو التأثير على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بل تتعداه إلى السياسة في الأنظمة السائدة لكثير من الدول ،كما أنه مرتبط بشكل كبير بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك بمنح بعض الإعفاءات أو التخفيضات لتنمية وتشجيع الاستثمار في المناطق المعزولة، كما أنه بهدف إلى حماية الصناعية المحلية وذلك عن طريق فرض الرسوم الجمركية مختلفة مرتفعة بالنسبة للواردات ومنخفضة بالنسبة الصادرات.

2- استفاء الرسوم

يجب أن تراعي الدولة في طرائق استفاء الرسوم الخزينة العامة ومصلحة المكلفين فمصلحة الخزينة العامة تقتضي بأن تكون الجباية ميسورة قليلة النفقات لا تتطلب عددا كبيرا من الموظفين ولا تعقيدا في الحساب، كما يجب أن تكون الرقابة على جباية الرسوم رقابة مجدية بحيث لا يكون هناك سبيل إلى الغش في تقديرها يدفعونه هو بعينه الرسم المستحق، وطرق استفاء الرسوم التي تتبعها الدولة هي:

- **الدفع الفوري المسبق لأداء الخدمة:** أي أن المكلف يدفع الرسم مباشرة على المصلحة المختصة أو على الخزينة الحكومية لقاء اتصال يبرزه على الموظف المختص ليقيد من الخدمة المعينة كرسم التعليم
- **استفاء الرسم من قبل الإدارة:** أي أن الرسم يستوفي من قبل الإدارة مباشرة و ذلك بموجب جداول أو كشوف فيها مسبقا إنما المكلفين المستفيدين من الخدمات و العامة كالرسوم العقارية و رسوم التفتيش الدوري على المحلات العامة و الخطرة و المضرة بالصحة العامة
- **استفاء الرسوم بشكل طوابع:** أي يدفع المستفيد من الخدمة طوابع بقيمة مساوية للبدل المحدد للخدمة، أو أن يستعمل أوراقا خاصة مدفوعة بقيمة الرسم كما في الرسوم القضائية والمالية، وتستخدم الطريقتان الأولى و الثانية عادة في الرسوم ذات المبالغ الكبيرة، وتستخدم الطريقة الثالثة وهي أبسطها في استفاء الرسوم البسيطة و ليس من المستحب تطبيقها في حالات الرسوم الكبيرة تجنبا لاحتمالات إساءة الاستعمال التي تلجأ إليها المكلفون والموظفون.

الفصل السادس
الأنظمـــــــــــــــة
الاقتصاديـــــــــــة

المبحث الأول: ماهية النظم الاقتصادية

نتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين يتناول المطلب الأول مفهوم النظام الاقتصادي، في حين يتناول المطلب الثاني وظائف النظام الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النظام الاقتصادي

يعرف النظام عموما بأنه مجموعة من الأشياء متصلة بعضها البعض بحيث تتكون منها وحدة مركبة، أما النظام الاقتصادي فهو مجموعة من العناصر القانونية والاجتماعية كنظام الاقتصاد المغلق والاقتصاد التقليدي والنظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام التعاوني وغيرها، وبعبارة أخرى فالنظام نسق يتكون من أجزاء متعددة تتأثر وتؤثر في بعضها البعض، ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد المتاحة من طبيعية وبشرية ومعرفية وتقدم تقني من جهة أخرى.

هي التي تتعلق بحياة الأفراد من ناحية الإنتاج والاستهلاك، وهي التي يمكن أن تستخدم الموارد الاقتصادية بواسطتها في إشباع الحاجات.

ويعد النظام الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثر به ويؤثر فيه، وقد عرف انتونيلي Antonelli النظام الاقتصادي على أنه مجموعة من العلاقات والمؤسسات التي تميز الحياة الاقتصادية لجماعة محددة في الزمان والمكان.

أما سومبارت فقد عرف النظام الاقتصادي بقوله: أنه المظهر الذي يجمع بين العناصر الثلاثة التالية:

- عنصر الروح، أي مجموعة الدوافع والبواعث التي تحرك الفعاليات الاقتصادية.
- عنصر الشكل، أي مجموعة العوامل الاجتماعية والحقوقية والتأسيسية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي والعلاقات بين جميع المساهمين في النشاط الاقتصادي كشكل الملكية ونظام العمل ودور الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع.
- عنصر المحتوى المادي، أي المستوى التقني للإنتاج المتمثل بمستوى تطور وسائل الإنتاج التي يتم بواسطتها الحصول على السلع والخدمات.

المطلب الثاني: وظائف النظام الاقتصادي

للنظام الاقتصادي مجموعة من الوظائف أهمها:

1- إيجاد الحوافز

من المهام الأولى للنظام الاقتصادي توفير قدر كبير من الحوافز للقيام بالإنتاج، ففي الاقتصاد البسيط الذي لا يوجد فيه تبادل أو تقسيم للعمل، لا نجد لمشكلة الحوافز أثر، فطالما أن الأفراد

ينتجون السلع لاستهلاكهم المباشر، فمن الواضح أن لهم حافزا داخليا للقيام بالإنتاج، أما في المجتمع المعقد الذي يتميز بالتخصص على مدى واسع، فإن مشكلة الحوافز تكون أكثر تعقيدا، في هذا المجتمع لا بد أن تكون هناك حوافز لكي يقوم الفرد بإنتاج ما يشبع حاجاته مباشرة، كما أنه لا بد أن تكون هناك بواعث أخرى تغري أصحاب عوامل الإنتاج للتخلي عنها أو تأجيرها للذين يقومون بالإنتاج.

2- التنسيق بين الأنشطة الاقتصادية

الوظيفة الثانية للنظام الاقتصادي هي إيجاد تنسيق والرقابة على نشاط الأفراد في داخل النظام، وهذا يعني:

- لا بد من وجود وسائل لتحديد أنواع السلع التي ينبغي أن تنتج، فعوامل الإنتاج يمكن استخدامها في أكثر من عرض، فمثلا الحديد الخام يمكن أن نستخدمه في إنتاج السيارات، أو في القضبان الحديدية، وغيرها من الاستعمالات، والقوى المحركة يمكن استخدامها في اكسر من غرض وهكذا، ومن هنا لا بد من وسيلة لاختيار أي السلع تنتج، وتحديد الكمية المنتجة منها طالما أن الموارد محدودة والاستعمالات البديلة كثرة.

- لا بد من إيجاد وسيلة لاختيار أفضل الطرق التي تستخدم بها هذه الموارد، فحيث توجد أكثر من طريقة لإنتاج سلعة معينة، فلا بد أن يكون هناك نظام للمفاضلة بين الطرق المختلفة، وما هو نوع التنظيم الإداري الذي يتبع في المؤسسة.

- يجب أن يكون هناك نظام لتوزيع عائد الإنتاج للذين أسهموا في الإنتاج، كل بحسب إسهامه.

- طالما أن العرض أقل من الطلب، ونظرا لتفاوت القوى الاجتماعية في أي مجتمع، فإن الرقابة حينئذ تكون ضرورية لحسن استخدام الموارد ولضمان العدالة في التوزيع.

هذه الوظائف وإن كانت تتم داخل النظام الاقتصادي، فإن الشكل الصحيح الذي تتم به إنما يتوقف على شكل هذا النظام، وهناك نوعان رئيسيان من الأنظمة الاقتصادية هما النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي.

المبحث الثاني: النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام الاقتصادي الاشتراكي

نركز في هذا المبحث على أهم نظامين اقتصاديين، حيث نتناول في الأول النظام الاقتصادي الرأسمالي كمطلب أول، ثم النظام الاقتصادي الاشتراكي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: النظام الاقتصادي الرأسمالي

1- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي

الرأسمالية كنظام اقتصادي يتميز بالملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، وبالحافز الشخصي الذي يقوده باعث الربح.

وفي ظل هذا الاقتصاد، يحدد المستهلكون والشركات ما يريدون إنتاجه وشراءه في السوق، ويحدد المنتجون ما ينتجونه على أساس الطلب الذي يرونه في السوق من حيث مبيعاتهم والأسعار التي يحصلون عليها مقابل سلعهم وخدماتهم، وفي اقتصاد سوق بحت المعروف أيضا بالاقتصاد الحر، تؤدي الحكومة دورا محدودا جدا فيما ينتج، ولذلك فالحكومة لا توجه القطاع الخاص إلى إنتاج سلع وخدمات معينة، بل ربما لا تملك سلطة توجيه، وفي اقتصاد السوق تحدد شركات القطاع الخاص ما ستنتجه ويحدد المستهلكون ما سيشترونه فيظل تدخل حكومي طفيف، والاقتصاد الحر هو نوع من الأنظمة الاقتصادية يكون للحكومة فيه دور محدود جدا.

2- مميزات النظام الاقتصادي الرأسمالي

يتميز هذا النظام بما يلي:

2-1- شرعية الملكية الخاصة

يعترف هذا النظام بشرعية الملكية الخاصة، أي بحق التملك لعوامل الإنتاج كالأرض والمعدات الرأسمالية، وفكرة الملكية الخاصة ترد على حق استعمال الملكية، وحق استخدام الثروة في الحصول على الدخل.

2-2- وجود المؤسسات الخاصة

نقصد بوجود المؤسسات الخاصة حق إدارة الإنتاج بواسطة المؤسسات الخاصة إلا في عدد محدود من الخدمات العامة التي يجب أن تكون ملكيتها مقتصرة على الحكومة كالمرافق العامة، ومعنى ذلك أنه فيما عدا الخدمات العامة، فإن الإنتاج يجب أن يتم مباشرة بواسطة المنتجين الأفراد، أو بطريق غير مباشر بواسطة المؤسسات، وللأفراد أو المؤسسات مطلق الحرية في الحصول على السلع الضرورية، بشراء أو تأجير وسائل الإنتاج يحدوها في ذلك باعث الربح، وبسبب هذه الحرية ولوجود باعث الربح يتميز النظام الرأسمالي بوجود عدد كبير من أصحاب المشروعات الذين

يتخذون قرارات فردية بالإنتاج، وفي الطرف الآخر يوجد عدد كبير من المستهلكين الذين يتخذون قرارات فردية أيضا بالاستهلاك، ويتم التبادل بين المنتجين والمستهلكين في إطار معين يطلق عليه السوق.

2-3- الرقابة على النظام الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن

وظائف الرقابة يقوم بها النظام الاقتصادي تتم عن طريق الآلية في جهاز الثمن، ويقوم جهاز الثمن بتوجيه قرارات الإنتاج في المسالك المختلفة، وعن طريق جهاز الثمن أيضا يمكن المفاضلة بين الطرق الفنية في الإنتاج والبدائل المختلفة، أي بالطريقة التي يتم فيها التوازن بين الموارد النادرة والحاجات المتعددة.

2-4- أهمية المنافسة

يتميز النظام الرأسمالي بالدور الكبير الذي تلعبه المنافسة، وهي القوة التي تمنع استغلال الجماعات بعضها لبعض، والمنافسة نوع من الصراع الشريف بين مختلف الأفراد لزيادة رفاهيتهم الاقتصادية والاجتماعية، فمثلا إذا رفعت مؤسسة أثمان منتجاتها، وكانت هناك حرية للدخول والخروج من السوق، فإننا سوف نجد مؤسسات جديدة تدخل في الصناعة مما يزيد من حجم العرض الكلي فينخفض الثمن، وإذا كانت المؤسسة تدخل السوق بقصد الحصول على أرباح، فإن النتيجة هي انخفاض في الأثمان من ناحية وزيادة قاعدة توزيع الأرباح من ناحية أخرى.

وإذا كانت المنافسة لا تستطيع من الناحية العملية أن تقوم بدورها كاملا في مجالات الأنشطة المختلفة، فإنها ستظل ولا شك قوة لها أهميتها الكبيرة في توجيه الإنتاج وترشيده وتحقيق الأثمان العادلة.

2-5- تدني دور الحكومة

يتميز النظام الرأسمالي بانخفاض دور الحكومة في النشاط الاقتصادي، أي التغيب النسبي للرقابة الحكومية على الأثمان والإنتاج، وفي الرأسمالية المبكرة لم تكن هذه الرقابة موجودة على الإنتاج الخاص، كما أن الإنتاج الحكومي نفسه كان في نطاق ضيق جدا وكان محصورا في الدفاع الخارجي والأمن الداخلي، ولكن في النظام الاقتصادي الحاضر توسعت الرقابة الحكومية إلى مدى أكبر حتى امتدت هذه الرقابة لتنظيم سلوك النشاط الاقتصادي الخاص على أساس أنه في صالح المجتمع ككل، فقد أخذت الحكومات في منع الاحتكار أو انتشاره لكي تمنع استغلال المستهلكين، كما وضعت القوانين التي تنظم العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، كما أخذت الحكومات في القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية فقلمت مثلا بدور المنتج لسلع معينة، ولكن ليس بقصد الربح في النظام الرأسمالي وإنما لحماية المستهلكين أو لتأمين استمرار خدمات المرافق العامة والدفاع، وفي بعض الأحيان تضطر الحكومة للقيام بهذه الخدمات بسبب ارتفاع التكاليف كإنشاء الطرق العامة

وصيانتها، وفي أحيان أخرى تتدخل الحكومة لتمنع إنتاج أو تداول سلعة معينة إذا كانت ترى فيها أضرارا بالصحة العامة.

2-6- جهاز الثمن كوسيلة للرقابة على عمل النظام الرأسمالي

النظام الرأسمالي يتفاعل ذاتيا لابد وأن يشتمل على أداة تقوم بتنسيق تصرفات الأفراد فيه، وتعمل على تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب والأداة التي تقوم بهذه الرقابة هي جهاز الثمن حيث:

- جهاز الثمن يقوم بعملية اختيار السلع التي ينتج، ونوع المنتجات، أي أنه يحدد لنا الحالة التي يمكن بها تخصيص الموارد الإنتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحا للمجتمع، فالمؤسسات لا يمكنها أن تحقق الأرباح إلا إذا استطاعت أن تبيع المنتجات بثمن أعلى من متوسط تكاليف إنتاجها، أي أن الثمن يجب أن يكون بقدر أكبر مما يدفع لعوامل الإنتاج، ومن هنا نجد أن الإنتاج يرتبط بالسلع التي يمكن إنتاجها بثمن يغطي تكاليف إنتاجها.

- جهاز الثمن يراقب كذلك اختيار الطرق الفنية للإنتاج، وطرق تنظيم الإنتاج، وفي هذه الحالة سنجد أن المنتجين سيختارون الطرق الأكثر كفاية، أي التي تنتج لهم أكبر كمية من الإنتاج بأقل تكاليف ممكنة، غير أن هذا يتوقف على اختيار الطرق الفنية وهذا سيدفعهم بلا شك إلى استنباط النسب الفنية المثالية للمزج بين عوامل الإنتاج أي أن المؤسسة في ظل النظام الرأسمالي عن طريق جاز الثمن ستتمكن من اختيار الطريقة التي تحقق لها أكبر ربح ممكن.

- جهاز الثمن يحدد حجم الوحدة الإنتاجية، فإذا كان الحجم صغيرا جدا، أو كبيرا جدا فإن التكاليف ستكون مرتفعة بالنسبة للثمن، فالحجم الذي يؤدي إلى أقل تكلفة يتحدد بطرق الإنتاج في الصناعة، فكلما ارتفع ثمن السلعة شعر المنتج بأن هناك زيادة في الطلب على النوع من الإنتاج فتتجه الاستثمارات الجديدة إليها، والعكس عندما ينخفض الثمن، أي أن جهاز الثمن هو الذي يحدد عدد المؤسسات التي تبقى في السوق، وحجم كل مؤسس، فالمؤسسات التي تكون تكاليفها مرتفعة نسبيا، إما بسبب ضعف الكفاية الإنتاجية أو ضيق السوق بالنسبة لتوزيع منتجاتها لن تكون قادرة على الاستمرار في الإنتاج.

- جهاز الثمن يقوم بدور الموزع الرشيد لعائد عوامل الإنتاج، أي أنه يقوم بتوزيع العائد من العمليات الإنتاجية بين مختلف عناصر الإنتاج كل بنسبة مساهمته في العملية الإنتاجية، فأصحاب عوامل الإنتاج يبيعون خدماتهم ويحصلون على الدخل، وبمقتضى هذا الدخل يشترون السلع بمجرد إنتاجها، وهكذا تستمر عجلة الإنتاج، وعلى هذا فإن الأثمان النسبية التي تدفع لخدمات عوامل الإنتاج تحدد لنا بالطريقة التي بها توزيع الناتج الكلي بين أصحاب عوامل الإنتاج، فإذا كان أجر العمل أكبر من أثمان الخدمات الأخرى، فإن العمال سيحصلون على نسبة أكبر من الدخل القومي

الكلي، وبنسبة ما يحصل عليه العمال من الناتج الكلي يتحدد شكل النظام الاقتصادي، فإذا كان نصيب العوامل الأخرى غير العمل كبيرا، فإن النظام يكون رأسماليا، وإذا نصيب العمل أكبر كان النظام اشتراكيا.

المطلب الثاني: النظام الاقتصادي الاشتراكي

في الاقتصاد الاشتراكي أو الموجه، المعروف أيضا بالاقتصاد المخطط، تحدد الحكومة في معظم الأحوال ما ينتج وكميات إنتاجه، بالإضافة إلى توجيه المنتجين إلى صنع السلع والخدمات وتسليمها بكميات محددة، وفي الواقع ترتبط الاقتصاديات الموجهة بالاشتراكية والشيوعية، وهما نظامان من أنظمة الحكم وثيقا الصلة أحدهما بالآخر، تتميز الاشتراكية والشيوعية بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ووظائف التخطيط المركزي التي تحاول إنتاج ما يريده الناس ويحتاجونه بالكميات المطلوبة وفي الوقت المطلوب، وتتمثل الفلسفة التي تقوم عليها الاشتراكية في أن كل شخص يعطي ويأخذ طبقا لقدراته وحاجاته، وفي الاقتصاديات الموجهة يملك الناس (في صورة الحكومة) وسائل الإنتاج، وتحدد الحكومة، التي ينظر إليها على أنها تجسد إرادة الشعب، ما سيُنتج طبقا لخطة قائمة على ما تعده الحكومة حاجة الشعب ورغبته في الحصول على سلع وخدمات مختلفة، وتؤدي الحكومة أيضا دورا مهمًا في تحديد كيفية توزيع السلع والخدمات، أي في تحديد من يحصل على أي قدر من ماذا.

وللتوضيح أكثر، فإن أبرز ما يميز النظم الاشتراكية هو أن أغلب النشاط الاقتصادي تسيره الحكومة بنفسها أو بواسطة جهاز مركزي بدلا من تركه للمؤسسات الخاصة، وفي هذه الحالة تحل ملكية الدولة محل الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، وعلى هذا الأساس لا تصبح الملكية الخاصة مصدرا أساسيا من مصادر الدخل للأفراد، وعندما تنتهي الملكية الخاصة كأداة للتملك، ويصبح تسيير الإنتاج بيد الحكومة، وعندما تستبعد حرية الأفراد في إدارة الإنتاج يتوقف جهاز الثمن عن إيجاد التوازن الذاتي الذي كان يقوم به في النظام الرأسمالي، فالحكومة في هذا النظام تقوم بتحديد السلع التي تنتج، وتستنبط الطرق الفنية التي تستخدم في الإنتاج، وتقوم هي بتخصيص العائد من الإنتاج بقرارات إدارية، ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نغفل دور جهاز الثمن في تحقيق التوازن بين قوى العرض والطلب حتى في النظم الاشتراكية، لأننا لو أردنا أن نحصل على أكفأ طرق الإنتاج، وإنتاج السلع الأكثر إلحاحا للمجتمع ، فلابد أن يسمح لجهاز الثمن أن يقوم بوظائفه في النظم الاشتراكية بنفس الأهمية التي يقوم بها في النظام الرأسمالي طالما أن التبادل يتم في ظل النظام النقدي.

وفي المجتمع الاشتراكي يتقاضى الأفراد أجورا نظير خدماتهم، وحيث أن العوامل الأخرى مملوكة للمجتمع ككل، فإن الأجور النقدية تصبح هي المصدر الوحيد للدخل الفردي، فالأفراد

يحصلون على الأجور سوف يشترون السلع التي تنتجها المؤسسات الحكومية التي تباع بثمن نقدي كما هو الحال في النظام الرأسمالي، وهنا تضع الأجهزة الحكومية الأثمان بمعرفتها عند المستوى الذي يحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ويجب أن يصل الإنتاج إلى ذلك الحجم الذي يخفض التكاليف إلى أقل حد ممكن، ويؤدي في نفس الوقت إلى التعادل مع الثمن الموضوع بواسطة الحكومة، وبهذه الطريقة يمكن أن تطمئن الحكومة إلى أن الإنتاج يتم وفقا لرغبات الجماهير.

المبحث الثالث: النظام الاقتصادي المختلط

نتناول في هذا المبحث مطلبين أساسيين، يتناول المطلب الأول مفهوم وخصائص النظام الاقتصادي المختلط، وفي المطلب الثاني مقومات النظام الاقتصادي المختلط.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص النظام الاقتصادي المختلط

1- مفهوم النظام الاقتصادي المختلط

النظام الاقتصادي المختلط هو يحاول التوليف بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي وتجنب عيوبهما البارزة والتوكيد على جوانبهما الإيجابية.

وفي الاقتصاد المختلط تحدد قوى السوق والقرارات الحكومية أي سلع وخدمات ستنتج، وكيف ستوزع، وبصفة عامة تسود قوى السوق الاقتصاديات المختلطة، ولا توجه الحكومة القطاع الخاص إلى إنتاج سلع وخدمات معينة بكميات معينة في أوقات معينة، غير أن تأثير الحكومة في الاقتصاد ينبع من قدر الأموال التي تجمعها في صورة ضرائب وقروض من القطاع الخاص التي تنفقها وتعيد توزيعها في أشكال مختلفة من الخدمات الاجتماعية.

وفي ظل هذا النظام عمدت الكثير من الدول النامية إلى التدخل في بعض أو جميع قطاعات النشاط الاقتصادي ومصادر الطاقة عن طريق التخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق التنمية والقضاء على التخلف، وتلعب الدولة دورا مهما في النظام الاقتصادي المختلط فهي تؤثر في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي بواسطة السياسات المالية والنقدية والتجارية والتنموية التي تمارسها، وقد تقوم الدولة بنفسها بالنشاط الاقتصادي في حدود معينة إذا ما استدعت المصلحة العامة ذلك، وترغب الدول النامية باستخدام السياسات الاقتصادية العامة في توجيه وإدارة النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية وتشجيع المبادرة الفردية واحترام حق الملكية وتعاون القطاعات المختلفة

لتسهم جميعها في عملية التنمية الشاملة، ومن الممكن القول أن أغلب الأنظمة الاقتصادية المعاصرة هي نظم اقتصادية مختلطة.

2- خصائص وطريقة أداء النظام الاقتصادي المختلط

2-1- الأيديولوجية: التوازن بين الفرد والمجتمع

الأيديولوجية هنا توفيقية، فهي محاولة للتوفيق بين الليبرالية والاجتماعية، بين الحرية وكفاءة النظام الاقتصادي، بين ضرورة مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والاستفادة من كفاءات الفرد وقدراته وتمايزها وتغايرها، بين ضرورة التكافل الاجتماعي والرشادة في المنافسة وتقدير التكنولوجيا، بين مواجهة الاحتكارات وتصحيح آثار السوق الضارة، فهي محاولة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الفرد والمجتمع، دون التضحية بحقوق الفرد الطبيعية وقدراته من جهة، وحفظ حقوق المجتمع من ناحية أخرى.

2-2- ملكية وسائل الإنتاج: القطاع العام والقطاع الخاص

في الاقتصاد المختلط، يتعايش قطاع خاص، يخضع للقواعد التقليدية، من حيث الربح كهدف، والملكية الخاصة كوسيلة وكأساس للعلاقات الاجتماعية، وميكانيزم السوق والثمن كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، مع قطاع عام بالمعنى المتسع، والذي يشمل الحكومة والمشروعات العامة، وهذا

الأخير يخضع لقواعد الاقتصاد العام، من حيث العائد الاجتماعي كهدف والملكية العامة كوسيلة، والتخطيط الإرشادي أو البرمجة كأسلوب لأداء وعمل الاقتصاد، والعلاقات بين القطاعين تتبع نوعية خاصة من التنظيم تجمع بين اقتصاد المشاركة، حيث تتعاون الدولة والمشروعات الخاصة في العملية الإنتاجية، واقتصاد التوجيه حيث تحاول الدولة أن تؤثر بوسائل عدة، في قرارات الاستثمار الخاص لكي تجعلها تتوافق مع الأهداف القومية.

وتتحدد الصفة العامة والغالبة في الاقتصاد (بوصفه عاما أو خاصا) عندما نقارن حجم القطاع العام إلى القطاع الخاص بالنسبة للنشاط الإنتاجي القومي، وبالتالي تتحدد مدى أهمية ميكانيزم السوق أو التخطيط الإرشادي في طريقة أداء وعمل الاقتصاد المختلط.

ويترتب على ما سبق أن الاقتصاد المختلط يتكون من أربعة قطاعات رئيسية:

- قطاع الخدمات العامة
- القطاع الإنتاجي
- القطاع التدخلي والمصحح
- القطاع الخاص الإنتاجي

2-3- الأهداف: الكفاءة والعدالة وتصحيح آثار السوق

يرجع قيام الدولة بالنشاط الاقتصادي إلى ثلاثة دوافع هي نفسها أهداف الاقتصاد المختلط.

ويتمثل الهدف الأول في الكفاءة الاقتصادية، والذي يترجم موضوعيا في عبارات النمو والتنمية وزيادة الإنتاجية، وسواء تعلق الأمر بالدول المتقدمة أو المتخلفة، فإن تدخل الدولة ناشئ من عجز القطاع الخاص عن القيام بواجباته تجاه زيادة الإنتاج والإنتاجية ومواجهة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للاقتصاد القومي.

أما الهدف الثاني فيتعلق بالعدالة، عدالة توزيع الدخل، وإعادة توزيع ثمرات النمو على العناصر التي شاركت في العملية الإنتاجية، بصورة متكافئة، وتوزيع الدخل يتضمن تحسين الأجور، وتحقيق التوازن بين الأجور والأرباح، وضمان الحد الأدنى للأجور، وهو ما يمثل الجانب النقدي، ولكن هناك أيضا الجانب العيني والخاص بتأمين الخدمات والبرامج الاجتماعية، مثل الإسكان والتعليم والصحة ومنع تلوث البيئة وغيرها.

أما الهدف الثالث فيتمثل في عملية تنظيم وأداء الاقتصاد، أي تصحيح آثار وميكانيزم السوق، فالدولة تصحح وتعاون وتنافس عمل القطاع الخاص من خلال السوق، وهي تؤثر في السوق وفي النشاط الإنتاجي والتوزيعي، من خلال علاقات التشابك والترابط والتبعية بين كل عناصر المشاركة في العملية الإنتاجية والتوزيعية، ذلك أن الأهداف التي تسعى إليها الدولة تتغاير عن أهداف ومصالح النشاط الخاص.

2-4- التوفيق بين ميكانيزم السوق والخطة الاقتصادية

أن ميكانيزم السوق والأثمان، لا يمكن تطبيقه كلية بالنسبة للاقتصاد المختلط، فقواعد العرض والطلب التلقائية، لا تنطبق على كافة قطاعات الاقتصاد، أو وحداته الإنتاجية، أو بالنسبة لكافة السلع، ويترتب على ذلك نتيجتين رئيسيتين:

- أن الاقتصاد المختلط، وخاصة بالنسبة لقطاعاته العامة، لا يكون بعيدا تماما عن قواعد السوق، فهو يخضع جزئيا فيما يتعلق بجانب الطلب واحتياجات المستهلكين من مختلف السلع والخدمات.

- في نفس الوقت فإن بعض القطاعات والأنشطة الخاصة تخضع لقواعد تنظيمية تختلف عن قواعد السوق والأثمان.

المطلب الثاني: مقومات النظام الاقتصادي المختلط

1- مبدأ التدخلية

التدخلية فلسفة الاقتصاد المختلط، حيث تتدخل الحكومة كثيرا في النظام الرأسمالي لضبط كيفية استغلال الأفراد لممتلكاتهم الخاصة، ومبدأ التدخلية هو شكل من أشكال السياسات الاقتصادية يسعى إلى تفادي العيوب المزعومة للرأسمالية الخالصة والاشتراكية الخالصة، فالحكومة التدخلية لا تقبل بنتائج السوق الحرة تماما، لكنها على الجانب الآخر لا تلغي نظام الملكية الخاصة تماما، والهدف من السياسات التدخلية هو الإبقاء على المزايا الواضحة لنظام الاقتصاد الحر، وفي الوقت نفسه تخفيف تجاوزات الرأسمالية الخالصة من خلال اتخاذ تدابير تصحيحية متعددة، كما أن التدخل الحكومي في اقتصاد السوق يؤدي إلى عواقب غير مقصودة كثيرا ما تجعل العلاج أسوأ من المرض نفسه، حتى فيما يتعلق بالأهداف الرسمية التي يمارس من أجلها التدخل، وربما تعتريك الدهشة إذا علمت أن كثيرا من مشكلات المجتمع المعاصر، إما استفحلت بسبب تدخل الحكومة، أو نتجت فعليا عن هذا التدخل، والمثال الذي نشير هنا هو مراقبة الأسعار، وفيها تفرض الحكومة سعرا يختلف عن سعر التوازن السوقي.

2- السقوف السعرية

السقف السعري هو حد قانوني أقصى تفرضه الحكومة على أسعار سلع أو خدمات معينة في السوق، وتقوم الفكرة على أن السعر الآخذ في الارتفاع يصل إلى سقف يسمح بعده قانونيا بمزيد من الارتفاع، وعادة ما يبرر فرض سقف سعري عام بأنه يبقي السلع الأساسية في متناول الفقراء، وأشهر مثال على ذلك مراقبة الإيجار، حيث تفرض الحكومة حدا أقصى على أسعار الإيجار لأنواع معينة من الشقق السكنية، وفي حالات بعينها، تفرض أسقف سعرية مؤقتة بغرض منع استغلال الجمهور أوقات الأزمات، ففي أعقاب وقوع إحدى الكوارث الطبيعية -على سبيل المثال- قد تفرض الحكومة رقابة على أسعار سلع معينة كالمياه المعبأة، ومولدات الطاقة، والبنزين في

محاولة لمنع التجار من استغلال الموقف، وبالرغم من ترحيب العامة بمثل هذه القيود- لأنها لو لم تكن تحظى بشعبية واسعة، لما سادت على هذا النحو- فإن معرفتنا بكيفية عمل الأسواق ستظهر لنا أن الأسقف السعرية تضر بالأفراد أنفسهم الذين يفترض أنها موضوعة تحديدا من أجل مساعدتهم.

3- الأرضيات السعرية

الأرضية السعرية هي أدنى حد قانوني لا تسمح الحكومة بانخفاض سعر سلعة أو خدمة عنه، ويواجه المشترون الذين يثبت أنهم دفعوا سعرا أقل من سعر الأرضية دفع غرامات أو أشكال أخرى من العقوبة، والمبرر الشائع وراء فرض الأرضيات السعرية أن بعض البائعين يستحقون الحصول على سعر مقابل ما يقدمونه من سلع وخدمات يكون أعلى مما قد يحصلون عليه في ظل اقتصاد السوق، وفي الدول الغربية المعاصرة، تعد الأيدي العاملة المستفيد الأول من فرض الأرضيات السعرية، على وجه التحديد، تفرض الحكومة حدا أدنى للأجور، بحيث لا يسمح لصاحب العمل قانونا بأن يدفع للعامل أجرا أقل من قيمة محددة في الساعة الواحدة، وكما هو الحال مع السقوف السعرية، تسفر الأرضيات السعرية عن الكثير من التبعات غير المحسوبة، التي من شأنها أن تدفع أنصار فكرة الأرضية السعرية إلى إعادة النظر فيما إذا كانوا يساعدون العمال غير المهرة حقيقة أم لا.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

باللغة العربية

- إسماعيل محمد هاشم، المدخل إلى أسس علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، 2005، ص.
- إيمان عطية ناصف، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة الجديدة، 2008، مصر.
- بن عمارة منصور، الضرائب على الدخل الإجمالي دار الجزائر 2010.
- بن عمارة منصور، الضرائب على القيمة المضافة دار هومة، 2010، الجزائر.
- توم جورمان، دليل المبتدئين الشامل إلى علم الاقتصاد، ترجمة إيمان عبد الغاني نجم، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2010، القاهرة، مصر.
- خالد شحاذة الخطيب وأحمد زمير شامية، المالية العامة، دار وائل للنشر ،ط2، الأردن.
- روبيرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة رحاب صلاح الدين، كلمات عربية للترجمة والنشر، ط1، 2013، القاهرة، مصر.
- سكينة بن حمود، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض الله، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1999، الإسكندرية، مصر، ص181.
- عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2009، الأردن.
- عبد اللطيف بن أشنهو، مدخل إلى الاقتصاد السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، 2007، الجزائر.
- علي زغدود، المالية العامة، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، ط3.
- علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلماء الاقتصادية السورية، جامعة دمشق، سوريا.
- كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2009، الأردن.
- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو علاء، المالية العامة، محلق القوانين المالية العامة ، دار العلوم.
- محمد حمو، جباية المؤسسات الجزائرية الطبيعية الأولى -2009
- محمود عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة للإيرادات و النفقات العامة لميزانية الدولة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- مختار عبد الحكيم طلبة، مقدمة في المشكلة الاقتصادية (النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الإنتاج)، 2007، جامعة القاهرة، مصر.

- مصطفى العبد الله الكفري، الأنظمة الاقتصادية المعاصرة، الحوار المتمدن، محور الإدارة والاقتصاد، العدد 1047، 2004.
- ناصر دادي عدون، التحليل المالي دار المحمدية، الجزائر.
- هوام جمعة، تقنيات المحاسبة المعمقة ديوان المطبوعات الجامعية، 2002 الجزائر.
- يسري أبو العلاء، محمد الصغير بعلي المالية العامة- دار العلوم، 2003، الجزائر.

باللغة الفرنسية

- Ibrahima Sy, Introduction aux sciences économiques, hal archives ouvertes, France, 2014. https://hal.archives-ouvertes.fr/cel-01087055
- Ridha CHKOUNDAL, COURS INTRODUCTION A L'ECONOMIE, 1ère Année Sciences Economiques et de Gestion, UNIVERSITE DE TUNIS, INSTITUT SUPERIEUR DE GESTION DE TUNIS, 2006, TUNIS
- SYLLA GAOUSSOU, Introduction à l'économie générale, syllagaoussoufr@gmail.com
- Mohammed ABDELLAOUI, Introduction a l'économie, Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales, Département des Sciences Economiques et de gestion. Semestre 1, Année universitaire 2010-2011.
- George weil, introduction aux théorie et aux concepts de l'économie, université joseph fourier de Grenoble, année universitaire 2011-2012.

باللغة الانجليزية

- Jonathan Levin and Paul Milgrom, Consumer Theory, October 2004
- Francis Y. Edgeworth, The Theory of Distribution, Quarterly Journal of Economics, February, 1904.

المنتديات

- منتديات كل العرب الجزائر، يوم 2012/04/01.
- منتديات تيارت، يوم 2012/04/04.
- منتدى الجلفة، يوم 2012/04/07.

مواقع الالكترونية

- www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=28273, 2017/02/14 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/economic-need.html, 2017/02/11 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/blog-post_9.html, 2017/02/14 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/production-of-economic-goods.htm
2017/02/14: :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/blog-post_17.html, 2017/02/14 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/blog-post_72.html, 2017/02/14 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/blog-post_18.html, 2017/02/14:تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/types-of-investment.html, 2017/02/14 :تاريخ الاطلاع
- www.ar-science.com/2015/02/blog-post_18.html, 2017/02/14:تاريخ الاطلاع
-www.ar-science.com/2015/02/organization-and-production.html تاريخ الاطلاع:
2017/02/14
- www.arab-ency.com/ar/ مفيد حلمي، الادخار، على الرابط: الادخار
- www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid, .2017/02/27 :تاريخ الاطلاع

المراجع